الأمم المتحدة

A/C.1/77/PV.12

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السابعة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **12**

الإثنين، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد بيريس . . . . . (سري لانكا)

افتُتِحت الجلسة الساعة 10/00.

البنود 90 إلى 108 من جدول الأعمال (*تابع*)

مناقشة مواضيعية لمواضيع محددة وعرض جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرحب بـ 22 من القادة الشباب الذين ينتمون إلى 19 بلدا، ويجلسون إلى أقصى يميني. إنهم يراقبون عمل اللجنة الأولى من الشرفة اليوم. وهؤلاء القادة الشباب موجودون في نيويورك للمشاركة في حلقة عمل قادة الغد، وهو مشروع أطلقته مبادرة الشباب من أجل نزع السلاح التابعة لمكتب شؤون نزع السلاح، ولعرض أفكارهم ومبادراتهم في حدث جانبي للجنة الأولى بشأن الموضوع "التثقيف في مجال نزع السلاح كحل للسلام"، سيعقد يوم الأربعاء، 19 أكتوبر. أشكرهم على وجودهم معنا.

تواصل اللجنة الآن مناقشتها المواضيعية لمسائل محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال المحالة إليها والنظر فيها. وتماشيا مع الجدول الزمني الإرشادي لمناقشاتنا المواضيعية، سنواصل مناقشتنا بشأن مجموعة الأسلحة النووية.

قبل أن أعطي الكلمة للوفود، أود أن أذكر جميع الوفود بأن البيانات التي يُدلى بها خلال الجزء المواضيعي من الدورة محددة بخمس دقائق لتلك التي يُدلى بها بالصفة الوطنية وسبع دقائق للبيانات التي يُدلى بها باسم عدة وفود.

السيدة ستيوارت (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): في وقت سابق من هذا العام، أكملت الولايات المتحدة استعراضا لسياسات الولايات المتحدة وموقفها في مجال الأسلحة النووية. ولئن كان من الوشيك إصدار التقرير غير السري، حدد الرئيس بايدن عددا من الأولويات التي تشكل هذه السياسة النووية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، سياسة إعلانية تعكس نهجا معقولا ومستقرا لردع مجموعة من الهجمات. وتنص السياسة على أنه ما دامت الأسلحة النووية موجودة، فإن الدور الأساسي للأسلحة النووية في الولايات المتحدة يتمثل في ردع هجوم نووي على

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الولايات المتحدة وعلى حلفائنا وشركائنا. وتعطي هذه السياسة الأولوية للاستقرار الاستراتيجي، وتجنب سباقات التسلح المكلفة، والسعي إلى وضع ترتيبات للحد من المخاطر وتحديد الأسلحة حيثما أمكن ذلك. والأهم من ذلك، تبين هذه السياسة بأن الولايات المتحدة ستواصل اتخاذ خطوات للحد من دور الأسلحة النووية، مع ضمان بقاء الردع النووي للولايات المتحدة آمنا ومأمونا وفعَّالا، وأن التزامات الردع الموسعة التي وسعتها الولايات المتحدة لتشمل حلفاءنا لا تزال صارمة.

في كانون الثاني/يناير من هذا العام، وفي خطوة نحو التخفيض الجماعي لأهمية الأسلحة النووية، أصدرت الولايات المتحدة، بالاشتراك مع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بيانا مشتركا أكدت فيه أن الحرب النووية لا يمكن كسبها ويجب ألا تخاض أبدا، وأن الأسلحة النووية ينبغي أن تخدم أغراضا دفاعية، من قبيل ردع العدوان ومنع الحرب. ولكن من المؤسف أن التلويح باستعمال الأسلحة النووية الروسية وحربها الوحشية على أوكرانيا تلقي بظلال من الشك على التزامها بهذا البيان. ومع ذلك، لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بمتابعة تدابير الحد من المخاطر وترتيبات تحديد الأسلحة التي تقلل من خطر نشوب حرب نووية وتجنب سباقات التسلح المزعزعة للاستقرار. تلتزم الولايات المتحدة بالتنفيذ الكامل والفعال لمعاهدة ستارت الجديدة، بما في ذلك استئناف عمليات التفتيش في الموقع، والتي توقفت مؤقتا في آذار/مارس 2020 بسبب جائحة مرض فيروس كورونا. وكما ذكر الرئيس بايدن في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في آب/أغسطس، فإن الولايات المتحدة مستعدة للتفاوض بسرعة على إطار جديد للحد من الأسلحة ليحل محل معاهدة ستارت الجديدة عندما تنتهي صلاحيتها في عام 2026. لكن هذه المفاوضات تتطلب شريكا راغبا يعمل معها بحسن نية.

لقد أدى عدوان روسيا الوحشي وغير المبرر على أوكرانيا إلى تحطيم السلام في أوروبا ويشكل هجوما على المبادئ الأساسية للنظام الدولي. وأدى ذلك الهجوم إلى تدهور البيئة الأمنية العالمية. وفي الوقت نفسه، تقوم جمهورية الصين الشعبية وبسرعة ببناء ترسانة نووية أكبر وأكثر تنوعا، ولكنها لا تزال مترددة في المشاركة بشكل جوهري في تدابير الحد من المخاطر أو الشفافية. وفي العام الماضي وحده، أطلقت الصين قذائف تسيارية أكثر من بقية دول العالم مجتمعة، وانحرفت بشكل خطير عن سلوك القوى النووية المسؤولة برفضها عموما ممارسة إخطار الآخرين بعمليات الإطلاق هذه على الرغم من سعيها إلى اتخاذ موقف الإطلاق عند الإنذار. إن مدونة لاهاي لقواعد السلوك بشأن منع انتشار القذائف التسيارية، وهي أداة فريدة متعددة الأطراف لبناء الثقة والشفافية، تسهم في أمننا الجماعي. لكن بيجين تقاوم الانضمام إلى مدونة لاهاي لقواعد السلوك التي من شأنها أن تعزز الاستقرار وتقلل من مخاطر سوء التقدير. وبدلا من ذلك، قصرت الصين تعاونها في مجال الإخطار عن إطلاق الصواريخ على إبلاغ روسيا، بينما تشن موسكو هجمات صاروخية عشوائية على المدنيين في أوكرانيا. وهذا ليس سلوك قوة نووية مسؤولة، وندعو الصين وروسيا إلى اتخاذ تدابير تقلل من المخاطر النووية.

وبغية زيادة تعزيز الأمن والاستقرار الجماعيين، انضمت الولايات المتحدة إلى الأعضاء الدائمين الآخرين في مجلس الأمن، باستثناء جمهورية الصين الشعبية، في إعلان وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والتقيد به للحد من الزيادة المحتملة في المخزونات النووية. وفي ضوء ذلك، تواصل الولايات المتحدة تأييد البدء الفوري في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية على أساس توافق الآراء وبمشاركة جميع الدول الرئيسية. وثمة خطوة حاسمة أخرى نحو نزع السلاح النووي تتمثل في الحفاظ على المعيار الدولي المناهض لتجارب التفجيرات النووية. وتؤيد الولايات المتحدة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي ملتزمة بالعمل على دخولها حيز النفاذ، وذلك إدراكا منها للتحديات الكبيرة التي تنتظرنا لبلوغ هذا الهدف. وشاركت الولايات المتحدة أيضا في عدد من المبادرات التعاونية الرامية إلى إرساء الأساس لنزع السلاح النووي في المستقبل. والشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، ومبادرة تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي مثالان رئيسيان يضمان مجموعات متنوعة من الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها

للعمل بشكل تعاوني بشأن المسائل الحيوية لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

وفي هذه البيئة الأمنية العالمية الصعبة، يجب أن نزيد المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة على جميع مستويات عمليات صنع القرار، بما في ذلك تلك المتعلقة بالصراع والأزمات والأمن. وتؤدي هذه المشاركة المتزايدة إلى نتائج أفضل وأكثر استدامة – ليس للنساء فحسب، بل لمجتمعات وبلدان بأكملها.

السيد دومينغو (الفلبين) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفدي البيان الذي أدلت به فييت نام بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والبيان الذي أدلت به إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.11).

إن موقف الفلبين من الأسلحة النووية صارم. ويجد مرساة في تخلينا الدستوري عن الأسلحة النووية والتزامنا بالحفاظ على جنوب شرقي آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية.

لقد أعاد رئيسنا تأكيد ذلك عندما شجَّع الجمعية العامة في الشهر الماضي على رفض فكرة الردع وعلى البقاء ملتزمة بتخفيض المخزون العالمي من الأسلحة النووية (A/77/PV.5). ولا تزال الأسلحة النووية تشكل تهديدا وجوديا على الرغم من جهودنا من أجل بناء معايير وقواعد قانونية تحظرها بشدة، بما في ذلك تلك المنصوص عليها في معاهدة حظر الأسلحة النووية. وقد عقدت الدول الأطراف في هذه المعاهدة اجتماعها الأول في حزيران/يونيه، واعتمدت خلاله إعلان وخطة عمل فيينا. وما زلنا ملتزمين بتلك الصكوك وندعو جميع الدول التي لم تنضم إلى هذه المعاهدة بعد إلى أن تفعل ذلك. لا يمكن لأي عدد من التطلعات أو الطموحات أن يبرر على الإطلاق الأثر الإنساني الكارثي لجميع الأسلحة النووية، سواء أكانت تكتيكية أو غير ذلك. ونؤيد الجهود الرامية إلى مساعدة الضحايا والإصلاح البيئي في سياق التجارب النووية. وينبغي أن يقع العبء في ذلك على عاتق الدول التي أجرت هذه التجارب بدلا من الدول التي تقع ضحية لآثارها المدوية.

تأسف الفلبين لعدم اعتماد الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وثيقة ختامية خلال مؤتمرها الاستعراضي الذي انعقد في شهر في آب/أغسطس. ولا يزال العبء يقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية لكي تتخذ خطوات ملموسة نحو القضاء التام على أسلحتها النووية. وبينما نشعر بخيبة الأمل لأن المؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم الانتشار فشل في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية، نرحب بالقرار الذي اتخذ بتوافق الآراء والقاضي بإنشاء فريق عامل معني بتعزيز عملية استعراض المعاهدة. وهذا يوفر فرصة حسنة التوقيت لدراسة عملية الاستعراض بصورة منهجية بغية ضمان استمرارها في تلبية جميع احتياجاتنا.

إن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بما فيها الفلبين، تحقيقا لما يسمى "الصفقة الكبرى" التي تقوم عليها هذه المعاهدة، تسعى إلى الوفاء بالتزاماتنا الصارمة بعدم الانتشار. وإن المساواة والإنصاف يقتضيان مساءلة الدول الحائزة للأسلحة النووية على قدم المساواة عن التزاماتها المتعلقة بمنع الحظر، والتي يتعين عليها أن تضطلع بها من خلال معايير وأفعال ملموسة وقابلة للقياس ومحددة زمنيا. ويجب أن تلتزم بالإبلاغ عن وفائها بهذه الالتزامات بطريقة منظمة تسمح للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالمشاركة البناءة في تقاريرها. ويجب أن تتضمن هذه التقارير معلومات يمكن مقارنتها، بما في ذلك، في جملة أمور، عدد الرؤوس الحربية النووية ونوعيتها وحالتها، وعدد وسائل إيصالها وأنواعها، وكمية المواد الانشطارية المنتجة للأغراض العسكرية، والتدابير المتخذة للحد من دور الأسلحة النووية وأهميتها في عقائدها وسياساتها.

نناشد جميع الدول المعنية الحائزة للأسلحة النووية أن توقف التوسع النوعي والكمي والرأسي والأفقي لترساناتها النووية، وأن تلتزم بوقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية وأن تتخذ تدابير للحد من مخاطر استخدام الأسلحة النووية. ويجب أن تشمل هذه التدابير آليات للحوار الاستراتيجي بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وفيما بينها، وكذلك مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. بيد أننا ما زلنا نؤكد

أن جميع جهود الحد من المخاطر النووية ليست سوى تدابير تدخلية ريثما تتم إزالة الأسلحة النووية إزالة تامة. فهي لا تضفي الشرعية على استمرار وجود الأسلحة النووية، الذي يعرضنا جميعا للخطر.

ونضم صوتنا إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية التي أكدت من جديد في بداية العام أن الحرب النووية لا يمكن أبدا كسبها، ويجب ألا تخاض أبدا. ونناشد جميع الأطراف الامتناع عن الكلام الخطير. ويجب أن نرفض أي تهديد باستخدام الأسلحة النووية. وريثما تتم الإزالة التامة للأسلحة النووية، يجب على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي وتحترم جميع الضمانات الأمنية القائمة التي تعهدت بها بدون أي شروط مسبقة. ويجب أن تلتزم بضمانات أمنية سلبية ملزمة قانونا.

السيدة غولاب (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد جنوب أفريقيا البيانين اللذين أدلى بهما على التوالي ممثل نيجيريا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، وممثل إندونيسيا بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.11).

إننا نجتمع على خلفية فشل المؤتمر الاستعراضي الثاني للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن فشل مؤتمرين استعراضيين يزج بنا في طريق مجهول ومحفوف بالمخاطر. إذ أن 12 عاما من الفشل تذكير صارخ بما ستمضي إليه الدول الحائزة للأسلحة النووية للاحتفاظ بأسلحتها النووية، بدون كبح، وتقديم مصالحها الضيقة على السلام والأمن الجماعيين لنا جميعا. وفي حين أن معاهدة عدم الانتشار تظل حجر الزاوية لعدم الانتشار ونزع السلاح، فإن التمديد إلى أجل غير مسمى أمر مشكوك فيه بدون إجراء استعراضات ذات مغزى لتنفيذ المعاهدة، لا سيما فيما يتعلق بنزع السلاح.

تشدد جنوب أفريقيا على صلاحية نتائج المؤتمرات الاستعراضية للأعوام 1995 و 2000 و 2010، فضلا عن خطة العمل الشاملة الرامية إلى التعجيل بتنفيذ أحكام معاهدة عدم الانتشار في إطار الركائز الثلاث جميعها. ويلزم الآن أكثر من أي وقت مضى القيام بعمل عاجل للتنفيذ الكامل للالتزامات والتعهدات المنبثقة عن هذه المؤتمرات الاستعراضية.

إن ما يقوض المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار باستمرار العوامل التالي: برامج تحديث الأسلحة، وإعلانات السياسة العامة بشأن زيادة المخزونات، والاعتماد المستمر على الأسلحة النووية في العقائد الأمنية. ومن الشواغل المتزايدة بشكل خاص زيادة عدد الدول التي تشدد على قيمة الردع النووي وتعول بقدر أكبر على الأسلحة النووية في عقائدها العسكرية والأمنية. وإن الدعوة إلى نزع السلاح في ظل ضمانات الردع النووي الموسعة تحتاج إلى تقييم، خاصة لأن إدراج الأسلحة النووية في العقائد الأمنية ينطوي على مصلحة راسخة في حيازة الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى. وتدعو جنوب أفريقيا جميع الدول التي تعتمد على المنفعة من هذه الأسلحة اللاإنسانية والمدمرة لمصالحها الأمنية إلى اتخاذ خطوات عاجلة وواضحة نحو القضاء التام على جميع الأسلحة النووية.

ويكمل معاهدة عدم الانتشار العديد من الصكوك الدولية والإقليمية الأخرى، بما في ذلك معاهدة حظر الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتحظر معاهدة حظر الأسلحة النووية أخيرا الفئة الوحيدة من أسلحة الدمار الشامل التي لم تخضع بعد لحظر عالمي، كما هو الحال بالنسبة للأسلحة البيولوجية والكيميائية، وهي تفعل ذلك بنهج إنساني واضح. لقد كان انعقاد الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في وقت سابق من هذا العام بداية طيبة لتنفيذها. ويجب التشديد على الضرورات الأخلاقية والمعنوية التي ألهمت وحفزت على إبرام معاهدة حظر الأسلحة النووية، ولا سيما العواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية التي لا يمكن معالجتها بشكل كاف والتي ترتب آثارا خطيرة على بقاء الإنسان. ونأمل أن تكون معاهدة حظر الأسلحة النووية بمثابة حافز لإحراز تقدم طال انتظاره في مجال نزع السلاح النووي. ونشجع جميع الدول التي لم تصدق بعد على معاهدة حظر الأسلحة النووية على أن تفعل ذلك وأن تنضم إلى الدول الملتزمة بعالم خال من الأسلحة النووية.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ركيزة أساسية في صون السلم والأمن الدوليين. وفي حين أن المعاهدة لم تدخل حيز

النفاذ بعد، فقد نجحت في وضع قاعدة للوقف الاختياري لتجارب الأسلحة النووية. وجنوب أفريقيا نصير قوي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبصفتنا رئيسا مشاركا لمؤتمر المادة الرابعة عشرة، وبتعيين نائب وزير العلاقات الدولية والتعاون في مجموعة الأعضاء البارزين، فإننا نناصر دخولها حيز النفاذ. ولئن ازداد عدد التصديقات على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ما زلنا نشعر بالقلق لأن بعض الدول أخرت دخول المعاهدة حيز النفاذ خدمة لأغراضها الخاصة. وندعو بقوة جميع الدول المدرجة في المرفق 2 إلى التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من دون مزيد من التأخير، لتمهيد الطريق أمام دخولها حيز النفاذ.

ويجب أن يظل إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية أولوية للمجتمع الدولي، ولا بد من أن يصبح ذلك ممكنا وأن يتسم بالمصداقية. ومن شأن فرض حظر على إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أن يعزز المُثُل العليا المكرسة في معاهدة عدم الانتشار وأن يكمل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فضلا عن معاهدة حظر الأسلحة النووية.

أخيرا، نكرر التأكيد على أن الأسلحة النووية غير إنسانية، ومن غير المتصور أن يكون استخدامها، تحت أي ظرف من الظروف، متسقا مع القانون الدولي، ولا سيما القانون الإنساني الدولي. إن نزع السلاح النووي ليس التزاما قانونيا فحسب، إنما أيضا واجب أخلاقي وأخلاقي. من هذا المنطلق، يتشرف وفدي بأن يقدم مشروع القرار المعنون "الضرورات الأخلاقية لعالم خال من الأسلحة النووية" للنظر فيه (A/C.1/77/L.46)، نأمل أن يحظى مرة أخرى بتأييد واسع النطاق.

السيدة موريس (نيوزيلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): ما فتئ نزع السلاح النووي يمثل أولوية للأمم المتحدة منذ إنشائها، حيث كُرِّس أول قرار للجمعية العامة (القرار 1 (د-1)) لهذه المسألة الوجودية. وبعد مرور سبعة وسبعين عاما، لم تتضاءل أولويته بل أصبحت أكثر إلحاحا. لقد بدأ هذا العام باعتراف جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بأنه لا يمكن كسب حرب نووية ويجب ألا تخاض أبدا. بعد أسابيع فقط، جسَّد الغزو الروسي غير الشرعي لأوكرانيا انتهاكا صارخا للقانون الدولي، مما تسبب في دمار كارثي ومستمر. وإلى جانب تهديدات روسيا النووية المبطنة، أدى عدوانها إلى تقويض مفهوم ضمانات الأمن السلبية واستئناف النقاش الدولي حول الردع النووي وتأكيد التدمير المتبادل.

إزاء تلك الخلفية، كان الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية نقطة مضيئة نادرة وفرصة حسنة التوقيت لإعادة تأكيد رفضنا القاطع للأسلحة النووية. ومن خلال الإعلان وخطة العمل اللذين اعتمدا في ذلك الاجتماع، انضمت نيوزيلندا إلى الدول الأعضاء في معاهدة حظر الأسلحة النووية لإدانة جميع التهديدات النووية والموافقة على أعمال ملموسة ومحددة زمنيا لتنفيذ معاهدة حظر الأسلحة النووية، بما في ذلك العمل على معالجة التركة المؤلمة للتجارب النووية في منطقة المحيط الهادئ ومناطق أخرى. ونحث جميع البلدان على الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية ومتابعة أهدافها معنا. وكما ذُكر في إعلان فيينا، ليست لدينا أي أوهام بشأن التحديات والعقبات التي تواجهنا في تحقيق أهداف هذه المعاهدة. ولكننا نمضي قدما بتفاؤل وتصميم. إننا في مواجهة المخاطر الكارثية التي تشكلها الأسلحة النووية ولصالح بقاء البشرية ذاته، لا يمكننا أن نفعل بخلاف ذلك.

هذه الشواغل الإنسانية والأمنية ذاتها هي التي تحفز مشاركتنا في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، كان من دواعي سرور نيوزيلندا أن تحتفل بالعديد من التصديقات الجديدة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي تحققت هذا العام، مما جعل القاعدة المناهضة للتجارب النووية أقرب إلى أن تأخذ الطابع العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، نحض جميع الدول التي لم توقع وتصادق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على القيام بذلك من دون مزيد من التأخير، وندعو

جميع الدول إلى المشاركة في تقديم وتأييد مشروع القرار المتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي قدمته أستراليا والمكسيك ونيوزيلندا هذا العام (A/C.1/77/L.52).

إن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار الذي انعقد في آب/أغسطس أتاح فرصة للمجتمع الدولي بأسره تقريبا للالتقاء سعيا إلى إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وفي حين أنه كان من الواضح دائما أن المؤتمر سينطوي على تحدٍ، تشعر نيوزيلندا بخيبة أمل لأن روسيا حالت دون اعتماد الوثيقة الختامية، مما حال دون الاتفاق حتى على أصغر المكاسب. وقد أبرز المؤتمر الاستعراضي لنا الفجوة المستمرة والمتنامية بين التزامات نزع السلاح والالتزامات التي تعهدت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية وتنفيذها. ويلزم اتخاذ خطوات عاجلة لسد هذه الفجوة، وهي خطوات لا ترى نيوزيلندا أنها تعتمد على تحسين البيئة الأمنية الدولية، بل تسهم فيها.

وفي الواقع من الواضح أن الحاجة إلى إحراز تقدم لم تكن أكثر إلحاحا الآن من أي وقت مضى. إن عدوان روسيا العسكري وتهديداتها النووية، واستمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في برامج القذائف التسيارية والبرامج النووية، والمسائل التي لم تحسم بعد بشأن برنامج إيران النووي، كلها أمور تثير قلقا عميقا. ويجري تحديث الترسانات النووية، وهناك دلائل على تجدد سباق التسلح. وينبئنا الخبراء بأن خطر استخدام الأسلحة النووية قد زاد بشكل كبير. وكذلك اللغة والتدريبات الخطيرة التي تهدد بهذا الاستخدام. وإن الجهود المبذولة للتوفيق بين هذه التطورات والالتزامات الواردة في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، أو لتبريرها، كونها ضرورية للسلم والأمن العالميين، أصبحت غير متسقة داخليا على نحو متزايد. فهي تقوض جهود عدم الانتشار وتمارس مزيدا من الضغوط غير المستدامة على معاهدة عدم الانتشار. ومع انعدام التوصل إلى نتائج متفق عليها منذ عام 2010، يجب على الدول الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار أن تجتمع خلال دورة الاستعراض المقبلة لإعادة التركيز على تنفيذ المعاهدة ومتابعتها بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة.

لقد أوضحت نيوزيلندا وجهة نظرها القوية ومفادها أن إرث الغزو الروسي لأوكرانيا يجب ألا يصبح سباق تسلح، أو عالما أكثر استقطابا وخطورة. والمطلوب هو التزام متساو بالمؤسسات الدولية والمنتديات المتعددة الأطراف ونزع السلاح. ونحث جميع البلدان على إظهار هذا الالتزام هنا في اللجنة الأولى، ونؤكد لكم، يا سيادة الرئيس، التزامنا بالقيام بذلك.

السيد زلينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد أوكرانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/77/PV.11). ونود الآن أن ندلي بالملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

يصادف اليوم الـ 236 لغزو واسع النطاق شنته روسيا الإرهابية على بلدي. وتتعرض جميع المرافق الأساسية الحيوية والمناطق العامة والسكنية، وحتى المدارس والمستشفيات، إلى هجمات منتظمة بالصواريخ والطائرات بدون طيار. وتضررت أو دُمرت آلاف المؤسسات التعليمية والطبية وشبكات المياه والكهرباء. في الأسابيع الأخيرة كثَّفت روسيا هجماتها على الهياكل الأساسية الحيوية والمناطق السكنية في مناطق مختلفة من أوكرانيا. ونتيجة للهجمات التي شنتها طائرات إيرانية بدون طيار على كييف صباح اليوم، قُتل أربعة أشخاص، من بينهم امرأة حامل. كل هذه الهجمات تنم عن أعمال يائسة يقوم بها البلد الذي يخسر حربه ضد أوكرانيا.

ما انفكت أوكرانيا تؤيد الأخذ بنهج متعدد الأطراف لنزع السلاح وجدول أعمال الأمن الدولي. ونسلم بالصعوبات التي تعترض تنفيذ المعاهدات الدولية القائمة ودخول معاهدات أخرى حيز النفاذ. ومع ذلك، لا يزال بلدي ملتزما التزاما كاملا بالحفاظ على النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار وزيادة تعزيزه.

نتشاطر الرأي القائل بأن استخدام الأسلحة النووية يمثِّل أخطر تهديد تواجهه البشرية على الإطلاق. ظلت أوكرانيا ثابتة ولسنوات عديدة في دعوتها إلى تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار النووي وتكثيف جهود نزع السلاح النووي. وما برحت أوكرانيا تؤيد التنفيذ الفعال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإضفاء الطابع العالمي

عليها بوصفها عنصرا أساسيا في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي. ومع ذلك، منذ عام 2014، أصبحت مسألة فعالية وسلامة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أكثر تعقيدا. وقد أحدث العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا اختلالا خطيرا في التوازن في الهيكل الدولي القائم لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، وقوَّض فعالية وموثوقية نظم عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وروسيا، باحتلالها لشبه جزيرة القرم في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة وعدد من الاتفاقات الدولية، بما في ذلك مذكرة بودابست، أثبتت أن الالتزامات القانونية للدولة النووية باحترام استقلال وسيادة دولة غير حائزة للأسلحة النووية، فضلا عن الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية لدولة ما، لا تساوي شيئا.

تم تقويض نظام عدم الانتشار عندما وسعت روسيا بحكم الأمر الواقع المنطقة الجغرافية لنشر أسلحتها النووية بعد احتلال شبه جزيرة القرم. علاوة على ذلك، أطلقت موسكو بالفعل صواريخ قادرة على إيصال رؤوس حربية نووية فوق المدن الأوكرانية من أراضي بيلاروسيا. واليوم، تهدد روسيا باستخدام الأسلحة النووية. وفي وقت سابق من هذا العام، رفعت روسيا أيضا مستويات التأهب النووي، مما يقوض مصداقية التزامها بإعلان كانون الثاني/يناير المتعلق بمنع الحرب النووية وتجنب سباق التسلح.

وتدين أوكرانيا بشدة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا للقذائف التسيارية العابرة للقارات وسلسلة عمليات إطلاق القذائف التسيارية الأخرى التي قامت بها بيونغ يانغ طوال عام 2022 في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة ببرامجها المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية واحترامها، والعودة فورا إلى الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار واتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لا تزال مسألة خطة العمل الشاملة المشتركة تثير قلقا دوليا ولا تزال تعتمد على امتثال إيران لالتزاماتها المتصلة بالمجال النووي.

لا يزال إضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودخولها حيز النفاذ أحد الأهداف الرئيسية للجهود المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ونؤيد التوقيع على المعاهدة وتصديق جميع الدول عليها. يؤدي الوقف الاختياري للتجارب النووية الذي أعلنته دول مختلفة طوعا دورا ضروريا ولكنه غير كاف لأنه لن يحل أبدا محل الطابع الملزم قانونا لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولذلك، تناشد أوكرانيا الدول التي لم توقع أو تصادق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تفعل ذلك من دون تأخير.

من العناصر المهمة في نظامي عدم الانتشار ونزع السلاح النووي معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ولا تزال أوكرانيا تؤيد الحاجة إلى التفاوض على هذه المعاهدة وإبرامها، الأمر الذي سيكون أساسيا لتقييد الانتشار النووي والنهوض بهدف نزع السلاح النووي.

في الختام، إن تداعي النظام العالمي القائم، والخروقات المستمرة، وانتهاكات للقانون الدولي التي لا تجري معالجتها ما انفكت تضعف هيكل الأمن العالمي برمته. وفي غاية الأهمية إيجاد سُبل عملية لضمان ألا تظل القواعد القانونية الدولية المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة حبرا على ورق، بل أن تنفذ أيضا على النحو الواجب، وأن تُحترم احتراما كاملا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتصرف على نحو متحد وحاسم لمنع أي محاولات، والتصدي لكل عمل يعرض الصكوك الدولية ذات الصلة للخطر، إما من خلال السياسة العدوانية أو انتهاك سيادة الدول وسلامتها الإقليمية أو من خلال عرقلة القرارات المهمة التي تتخذها الأمم المتحدة أو هيئاتها.

السيدة سكيف (الأرجنتين) (*تكلمت بالإسبانية*): تعطي الأرجنتين أولوية لمسألة نزع السلاح النووي، وقد بذلت جهودا كبيرة في هذا المجال، وهذا يكرس التزامنا الواضح والمستمر بنزع السلاح وعدم الانتشار النووي. ولدى بلدنا برنامج نووي سلمي بالكامل، وكبير يمتثل امتثالا صارما للمعايير المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبالنسبة للأرجنتين، فإن معاهدة عدم الانتشار تمثل

حجر الزاوية لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وكما قلنا في المناقشة العامة (انظر A/C.1/77/PV.4)، نأسف لأنه على الرغم من الجهود التي بذلها رئيس المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، لم يتمكن مؤتمر الاستعراض للمرة الثانية على التوالي من اعتماد وثيقة ختامية أو الاتفاق على توصيات للنهوض بتنفيذ المعاهدة.

تسهم معاهدة تلاتيلولكو لعام 1967 بصورة حقيقية وفعالة في تحقيق السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وتدعو الأرجنتين مرة أخرى الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى سحب جميع الإعلانات التفسيرية للبروتوكولين الأول والثاني للمعاهدة وإلى احترام الطابع الخالي من الأسلحة النووية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وعلى الصعيد الإقليمي، يتجلى التزام الأرجنتين بعدم الانتشار أيضا من خلال الوكالة البرازيلية – الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها، وهو ما يشكل جزءا من سياسة دولتنا. وفي عام 1991، أنشأت الأرجنتين والبرازيل تلك الوكالة من أجل تنفيذ الضمانات المتبادلة، مما عزز الثقة بين البلدين والمجتمع الدولي بشأن الطابع السلمي المحض للبرامج النووية في بلدينا. واحتفلت الوكالة بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشائها في عام 2021. وقد عرضنا نتائج هذه التجربة لأننا واثقون من أنها يمكن أن تشكل مصدر إلهام لمناطق أخرى من العالم، وفقا لما أقرت به الجمعية العامة في قرارها 52/76 المتخذ بتوافق الآراء.

ولن نتمكن من إحراز تقدم نحو إقامة عالم خال من الأسلحة النووية إلا عندما نتمكن من حشد الإرادة السياسية لجميع الدول الأعضاء وإظهارها للمرونة. وفي ذلك السياق، نكرر التأكيد على أهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي نعتقد أنها إجراء ملموس سيفضي إلى بناء الثقة ويمكن من إحراز تقدم نحو إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وإذا أردنا تحقيق ذلك، فإن دخول المعاهدة حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن أمر أساسي، وهذا يتطلب من البلدان المدرجة في المرفق 2 أن توقع وتصدق عليها دون شروط مسبقة. كما نؤكد مرة أخرى إدانتنا القوية للتجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحثها على الامتثال لقرارات مجلس الأمن والانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية والانضمام من جديد إلى نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

تأمل الأرجنتين في أن تُختتم قريبا المفاوضات بشأن امتثال جميع الأطراف الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة ونثق بأن الإحساس بالمسؤولية وروح التفاوض اللذين أديا أصلا إلى الاتفاق على الخطة سيسودان. ونؤكد مرة أخرى دعمنا القوي للدور الحاسم الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إيران. وأود أيضا أن أقول إن بلدي يحافظ على الالتزام الذي لا يتزعزع بعدم الانتشار ونظام ضمانات الوكالة الدولية، التي يتسم عملها بأهمية حاسمة في تعزيز الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا والطاقة النوويتين. ولذلك، من المهم مواصلة دعم الوكالة ودورها المركزي فيما يتعلق بالالتزامات المنصوص عليها في المادة الثالثة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ختاما، يساورنا القلق إزاء مخاطر تضرر المواقع التي تحتوي على مواد نووية أو مشعة في أوكرانيا جراء الحرب الدائرة هناك وندعو إلى إنهاء الأعمال العدائية. وفي ذلك الصدد، نؤيد أيضا عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية واستقلالها، وكذلك تقاريرها عن الأمان التكنولوجي والأمن المادي والضمانات، بما في ذلك التحليل القائم على الركائز الأساسية السبع لكفالة الأمان والأمن النوويين أثناء النزاع المسلح.

السيد كمنت (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): إننا نجتمع في أوقات غير مسبوقة. فثمة حرب وحشية تدور رحاها في أوروبا. ولئن كان شعب أوكرانيا هو الذي يعاني بشكل مباشر من هذه الحرب، فإنها تؤثر تأثيرا شديدا على الصعيد العالمي. وعلاوة على ذلك، فإننا جميعا مهددون جراء وجود أكبر خطر منذ عقود قد ينجم عن استخدام الأسلحة النووية وأثرها الكارثي العالمي المحتمل. وقد صدرت تلك التهديدات النووية عن روسيا، العضو الدائم في مجلس الأمن وإحدى الدول الوديعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في سياق عدوان على دولة غير حائزة للأسلحة النووية وفي انتهاك للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وتدين النمسا إدانة قاطعة جميع التهديدات النووية، الصريحة أو الضمنية، وبغض النظر عن الظروف. ويساورنا

قلق عميق إزاء تزايد حدة الخطاب النووي. ونسمع كلاما غير مسؤول عن استخدام أسلحة نووية تعبوية كما لو أن ذلك الأمر لن يكون بهذا السوء. إننا نواجه خطر أن يصبح استخدام الأسلحة النووية أمرا طبيعيا. ونحث على التحلي بأقصى درجات ضبط النفس فيما يتعلق بأي حديث عن استخدام الأسلحة النووية.

ومع ازدياد مخاطر التصعيد النووي، تزداد أيضا مخاطر سوء التقدير والحوادث النووية. وأصبح لا يفصلنا عن حافة مواجهة نووية فاصلة سوى حالة واحدة من سوء التقدير، كما قال الأمين العام مؤخرا. وهذا شاغل وجودي للبشرية جمعاء. فنحن نعلم أن الآثار الإنسانية والبيئية لنزاع نووي ستكون كارثية وربما تقضي على الحضارة الإنسانية. أين الشرعية في فرض هذه المخاطر الوجودية على البشرية جمعاء وأجيالها القادمة؟

وتبين الأزمة الحادة الراهنة المخاطر غير المقبولة التي تمثلها الأسلحة النووية علينا جميعا وهشاشة الأساس الذي تقوم عليه نظرية الردع النووي وطابعها المحفوف بالمخاطر بشدة. ولا يمكننا التخفيف من العواقب الكارثية حتى لحرب نووية محدودة. والخيار الوحيد هو ضمان عدم استخدام الأسلحة النووية مرة أخرى أبدا في أي ظروف. والتخلي عن الإيمان المشؤوم بنظرية الردع النووي أمر أساسي لتحقيق ذلك. وعلينا أن نتوقف عن افتراض أن التهديد الذي تمثله الأسلحة النووية سيكفل استمرار عدم استخدامها. فالردع النووي يتوقف على الاستعداد لاستخدام الأسلحة النووية وإعادة تأكيد ذلك الاستعداد فعلا – أي الاستعداد لإلحاق عواقب إنسانية كارثية والتسبب في قتل جماعي للمدنيين على نطاق لا يمكن تصوره. وهذا أمر بغيض بالنسبة لأي شخص لديه حس أخلاقي أو أخلاقيات وسيكون انتهاكا واضحا للميثاق والقانون الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن الردع النووي محفوف بالشكوك ويقوم على العديد من الافتراضات غير المثبتة في نهاية المطاف. والدفع بأنه يحول دون نشوب الحروب كان دائما حجة مهزوزة.

إن الموازنة بين ما ينطوي عليه الردع النووي من جوانب عدم يقين ومخاطر مقابل المجموعة المتزايدة من الأدلة الجديدة على نطاق العواقب الإنسانية المحتملة لاستخدام الأسلحة النووية هي المحادثة التي يتعين علينا إجراءها بشكل عاجل إذا أردنا التراجع عن حافة الجنون النووي. ونحن بحاجة إلى نقلة نوعية بعيدا عن مذاهب الاستخدام النووي ويتعين علينا التخلي عن استحداث أسلحة نووية جديدة والتوقف عن ضخ استثمارات ضخمة تغذي سباقا جديدا للتسلح النووي. كما لا يسعنا أن نستمر في تقويض المعاهدات الرئيسية مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تظل حجر الزاوية في النظام النووي. وتنفيذها الكامل أمر ضروري والنمسا تؤيده تأييدا تاما على الرغم من فشل مؤتمر الأطراف في المعاهدة لاستعراضها الذي عُقد مؤخرا.

ويمكننا أن نجد زخما جديدا في معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي ترسي حدودا قانونية واضحة وتستند إلى أدلة جديدة على المخاطر والعواقب الإنسانية للأسلحة النووية. وتعزز المعاهدة نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وندعو جميع الدول إلى الانضمام إليها وترسيخ المحرمات النووية. كما ندعو جميع الدول إلى التعاون البناء في تنفيذ المعاهدة، بما في ذلك ما يتعلق بمساعدة الضحايا والتطهير البيئي.

وبالتعاون مع بلدان أخرى مشاركة في التقديم، عرضنا مشروعي قرارين يكتسيان أهمية أكبر في هذه الدورة للجمعية العامة. ويتعلق مشروع القرار الأول بالعواقب الإنسانية للأسلحة النووية (A/C.1/77/L.16) والثاني بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية (A/C.1/77/L.13). ونشجع جميع الدول على المشاركة في تقديمهما ودعمهما. وبالإضافة إلى ذلك، يكرر وفد بلدي تأكيد دعمه لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي لا يزال دخولها حيز النفاذ أمرا ملحا وحيويا. وندعو أيضا إلى إجراء مفاوضات بشأن معاهدة تتعلق بالمواد الانشطارية وإلى إجراء مفاوضات عاجلة بشأن اتفاق يخلف معاهدة ستارت الجديدة. وتؤكد النمسا من جديد دعمها المستمر لخطة العمل الشاملة المشتركة وتتشاطر القلق إزاء الإجراءات التي تتخذها إيران والتي لا تتسق مع التزاماتها بموجب الخطة. ويساورنا قلق عميق أيضا إزاء تطوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للبرامج النووية وبرامج القذائف التسيارية، فضلا عن إطلاقها مؤخرا لقذائف تسيارية.

وحرصا على الوقت، أود أن أحيل اللجنة إلى البيان الأكثر تفصيلا بشأن هذه المسائل الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/77/PV.11)، والذي تؤيده النمسا تأييدا كاملا. وتتطلع النمسا إلى العمل مع جميع الوفود لإحراز تقدم ملموس بشأن نزع السلاح النووي وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لا يمكن إحراز تقدم عملي على مسار نزع السلاح النووي إلا على أساس توافق الآراء والتقيد بالنهج المجرب والمختبر المتمثل في إجراء عمليات خفض تدريجية في سياق المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلا عن ضرورة الحفاظ على توازن استراتيجي قائم على مبدأ الأمن المتساوي. والواقع أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والدول الحائزة للأسلحة النووية على حد سواء يتعين عليها تيسير تهدئة حدة التوترات الدولية إجمالا وصياغة جدول أعمال عالمي واقعي في مجال نزع السلاح. وتمتثل روسيا امتثالا تاما وقاطعا لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار. وبمواصلة ذلك الطريق بحزم، وضعنا وأبرمنا عددا من الاتفاقات الدولية بشأن خفض الأسلحة النووية والحد منها، فضلا عن اتخاذ خطوات مهمة من جانب واحد في ذلك المجال. ونتيجة لذلك، خفضت روسيا قدراتها في مجال الأسلحة الاستراتيجية بنسبة 85 في المائة مقارنة مع مستويات الذروة في الثمانينات من القرن الماضي وأسلحتها النووية غير الاستراتيجية بواقع ثلاثة أرباع مقارنة بمستويات الاتحاد السوفياتي في عام 1991.

وفي شباط/فبراير 2021، بمبادرة من روسيا، مُددت معاهدة ستارت الجديدة لمدة خمس سنوات. وفي تموز/يوليو 2021، وبناء على اتفاق بين رئيسي روسيا والولايات المتحدة، بدأنا حوارا متكاملا بشأن الاستقرار الاستراتيجي. بيد أن الولايات المتحدة حقّرت من شأن تلك الجهود. ومن حيث المبدأ، لا نزال على استعداد للتعاون من أجل الحد من التوترات ووقف سباق التسلح والتقليل إلى أدنى حد من المخاطر الاستراتيجية. ولكن ذلك لن يكون ممكنا إلا على أساس المساواة واحترام المصالح الروسية. فعلى مدى عقود، استمرت روسيا في خفض مكانة ودور الأسلحة النووية في عقيدتها العسكرية على نحو مطرد. وسياستنا للردع النووي تُستخدم لأغراض دفاعية بحتة. وتقتصر شروط استخدام الأسلحة النووية على الظروف القصوى، وهي مُحددة ومقررة بوضوح في وثائق السياسات الروسية المتاحة للجمهور.

ومع ذلك، لا يزال امتلاك الأسلحة النووية حتى الآن الرد الوحيد الممكن لبلدنا على بعض التهديدات الخارجية الملموسة. وأكدت التطورات في أوروبا صحة شواغلنا. ففي انتهاك صارخ لمبدأ الأمن المتكافئ وغير القابل للتجزئة، راهنت منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) على سياسة التوسع العدائي الجامح باتجاه حدودنا، مما يضر بأمن روسيا. وقوبلت مبادرتنا لوضع اتفاقات ملزمة من شأنها أن تضمن إمكانية التنبؤ وتحقيق الاستقرار على حدودنا الغربية وفي المجال الأوروبي بشكل عام بالرفض. وعندما شعرنا بأننا مضطرون لاتخاذ تدابير للاستجابة لحماية ساحة أمننا الخارجي، استخدمت الولايات المتحدة والناتو ذلك ذريعة للتحرك نحو مواجهة شاملة معنا ودفعنا إلى حافة نزاع عسكري مباشر.

إن السلوك المنضبط والمسؤول من جانب الدول النووية أصبح الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى. وتلتزم روسيا التزاما راسخا بالمبدأ القائل بأنه لا يمكن الانتصار في حرب نووية وأنه لا يجب خوضها أبدا. وفي 3 كانون الثاني/يناير، أكد قادة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية هذا الموقف في بيان مشترك. ومع تفاقم الأزمة الأوكرانية، بسبب نظام كييف ورعاته الغربيين، فإن الرسالة التي تبعث بها تلك الوثيقة لم تحتفظ بأهميتها فحسب، بل اكتسبت أهمية إضافية. فتكتل الناتو، الذي يعارضنا علنا، يُعرف نفسه بشكل مذهبي وبنبرة متحدية بأنه تحالف نووي. وتُنشر حاليا أسلحة نووية تابعة للولايات المتحدة على أراضي بلدان حليفة لها غير حائزة للأسلحة النووية. وخلال الأيام القليلة الماضية فقط، بدأ وضع سيناريوهات عملية لاستخدام تلك الأسلحة بمشاركة أفراد عسكريين من بلدان غير حائزة للأسلحة النووية. ولا تخفي تلك الأطراف الاتجاه المعادي لروسيا لهذه التدابير في السماح علنا بإمكانية الاقتراب من حدودنا. وهذه

الأعمال غير المسؤولة تزيد المخاطر الاستراتيجية، بما فيها المخاطر النووية، وتعوق جهود نزع السلاح.

تعتبر روسيا معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية لهيكل الأمن الدولي. وفي السنوات القليلة الماضية، خضع نظام معاهدة عدم الانتشار لاختبار جدي. وعلى خلفية انهيار الاتفاقات القائمة لتحديد الأسلحة، ما فتئت الخلافات بين الدول الأعضاء بشأن كيفية تنفيذ المعاهدة تتزايد. وعدم توصل المؤتمر العاشر لاستعراض المعاهدة إلى نتائج دليل آخر على ذلك. وأثناء العمل على مشروع التقرير، حالت الخلافات بين الوفود بشأن المسائل الخطيرة المتعلقة بالركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار دون التوصل إلى توافق في الآراء. واستخدم عدد من الوفود المؤتمر لتصفية حسابات سياسية وأظهرت عدم قدرتها على مراعاة مصالح جميع الدول الأطراف. ولذلك، لم تر الوثيقة الختامية للمؤتمر النور. غير أن تمكن الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار من تبادل الآراء بشأن كامل نطاق المسائل المتصلة بالمعاهدة أمر قيم جدا في حد ذاته، بالنظر إلى الظروف الجيوسياسية الصعبة الراهنة.

السيدة تشان فالفيردي (كوستاريكا) (*تكلمت بالإسبانية*): انقضت دورة استعراض ثانية على التوالي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دون اعتماد وثيقة ختامية. وبدلا من ذلك، قضت الدول الحائزة للأسلحة النووية السنوات السبع الماضية في الاستخفاف بأحكام معاهدة عدم الانتشار بإجراء تحديث واسع النطاق لبرامجها النووية. وبدلا من المشاركة في نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف الرامي إلى القضاء التام على الأسلحة النووية، استثمرت الدول الحائزة للأسلحة النووية بلايين الدولارات في تعزيز حجم ترساناتها وتطويرها بأحدث التكنولوجيات. ويعكف بعضها على استحداث وبناء نظم إيصال جديدة. وزادت إمكانية استخدام الأسلحة النووية لتصل إلى أبعاد مرعبة، خاصة وأن العمليات الإلكترونية العدائية وتلك التي تستخدم الذكاء الاصطناعي قد أدت إلى مستويات غير مسبوقة من عدم اليقين في الأمن الدولي.

ومع ذلك، يمكننا أن نجد بعض العزاء في التقدم المستمر الذي تحرزه الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. واعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في عام 2017 ودخولها حيز النفاذ في عام 2021 والاجتماع الأول للدول الأطراف في المعاهدة، الذي عُقد هذا العام وإعلان وخطة عمل فيينا، كلها أمثلة واضحة على إيماننا المستمر بقدرة القانون الدولي على إحداث تغيير مجد وجوهري. وعلاوة على ذلك، فإن البيان المشترك بشأن الأثر الإنساني للأسلحة النووية الذي أصدرته كوستاريكا بالنيابة عن 145 دولة عضوا خلال مؤتمر الاستعراض العاشر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هو الوثيقة الختامية لدورة الاستعراض، كما كان الحال في دورة الاستعراض السابقة في عام 2015.

يجب أن نتغلب على بغض النساء في النزعة العسكرية. ويجب أن نضع حدا للنقص الحاد في تمثيل المرأة في مفاوضات عدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة. فعدم الإدماج هو أصل المشكلة النووية. والحاجة الملحة إلى اعتماد نهج متعدد الجوانب بقدر أكبر يركز على مسألة تقويض الهيمنة الذكورية في المجال النووي وأهمية معالجة الخطاب المُجَنسَن الذي يشكل أساس السرد النووي هو طريقنا الوحيد لتحقيق التقدم للجميع.

فإذا لم نقم بإدماج منظور يراعي الفوارق الجنسانية في جميع آليات صنع السياسات، فلن نفهم فهما كاملا التأثيرات المجنسنة الناجمة عن تعريض النساء والفتيات والأجنة الذين لم يولدوا بعد للإشعاع المؤين. ولهذا السبب فإن مشروع القرار A/C.1/77/L.18، بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، الذي عرضته ترينيداد وتوباغو، حاسم. فهو أول مشروع قرار في اللجنة الأولى يعترف رسميا بأهمية جدول أعمال نزع السلاح لمكافحة العنف القائم على أساس نوع الجنس.

ولإعادة صياغة الخطاب النووي، يجب أن نعيد صياغة فهمنا للأمن البشري. فالأمن البشري يبتعد عن أولويات الأمن الوطني ويتطلب تعاونا دوليا بدلا من استعراض القوة والمنافسة. وكما لاحظت

روزاناغ فولر وروبين هاريس وماريسا كونواي، فإن التأثير الرئيسي لمعاهدة حظر الأسلحة النووية يتمثل في زيادة الوعي الحاسم داخل المجتمع الدولي بشأن مسألة كيفية التعبير عن الأمن المشترك. ويتساءلن عن من الذي يحدد ويرسي ممارسات الأمن العالمي وبأي وسيلة. ويتساءلن عن كيفية تأثر النساء والرجال بشكل مختلف بسباق التسلح النووي، والأهم من ذلك، ما هي التكاليف البشرية الناجمة عن استخدام الأسلحة النووية.

يتطلب تحقيق نزع السلاح النووي أكثر من مجرد الاتفاق على وثيقة ختامية في كل دورة استعراضية. ويتطلب إعادة التفكير في الاقتصادات المعتمدة على الجيش وعواقبها البيئية، فضلا عن القضاء على اللغة المراعية للفوارق الجنسانية التي تستخدم للفصل بين المذكر والمؤنث في الإشارة إلى النزعة العسكرية ونزع السلاح، وبالتالي في الإشارة إلى الدول الحائزة على أسلحة نووية أو الدول غير الحائزة لها.

السيدة كيسي أنتوي (غانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثلا إندونيسيا، باسم بلدان حركة بلدان عدم الانحياز، ونيجيريا، بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/77/PV.11)، ويود أن يضيف بضع ملاحظات بصفته الوطنية.

وتود غانا أن تذكر اللجنة بأن محكمة العدل الدولية أكدت في عام 1996، في إطار فتواها بشأن مشروعية الأسلحة النووية، التزاما بالسعي بحسن نية إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة. وغانا ليست وحدها في رأيها بأنه ينبغي عدم النظر مطلقا في التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها تحت أي ظرف من الظروف، نظرا للعواقب الإنسانية والبيئية الكارثية المرتبطة بذلك الاستخدام. ولئن كانت أغلبية الدول تدعو باستمرار إلى عالم خال من الأسلحة النووية، فإن حالة أمننا العالمي توحي مع ذلك بعدم احترام التزامات نزع السلاح وعدم الانتشار. وبدلا من أن نرى خطوات ملموسة تتخذ نحو نزع السلاح، ما زلنا نشهد الدول الحائزة للأسلحة النووية تحرز تقدما في استبدال وتحديث وصيانة رؤوسها الحربية النووية وأسلحتها النووية التعبوية، ومنظومات إيصال القذائف والطائرات، ومرافق إنتاج الأسلحة النووية، فضلا عن قدراتها واختباراتها.

ولا يمكننا أن ندعي أننا نريد عالما يسوده السلام ورغم ذلك نتصرف بطريقة تتعارض مع السلام. وما لم نتخذ إجراء الآن لعكس مسار الخطوات التي قمنا بها على المسارات الخاطئة، فقد يكون الأوان قد فات للتراجع عنها. وفي ذلك الصدد، تدعو غانا على وجه الاستعجال إلى تعزيز جهودنا الجماعية نحو المبادرات التي ستعجل بالعمليات المؤدية إلى تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفاءها على إعادة النظر في شعاراتها بشأن مبدأ الأمن النووي والاتحاد حول النهج التي ستضمن في نهاية المطاف عالما أكثر أمنا. ونؤكد من جديد أهمية واستمرار صلاحية التزامات الدول الأطراف بالوثائق الختامية في مؤتمرات الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في الأعوام 1995 و 2000 و 2010 ونأمل أن تتغلب مؤتمرات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على الانتكاس الذي أفضى إلى فشل الدورتين التاسعة والعاشرة.

وتعتقد غانا أن تنفيذا متوازنا للركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار في مجملها يمثل سبيلا لا غنى عنه نحو عالم خال من الأسلحة النووية ويتسم بالتنمية المستدامة. ونود أيضا أن نشدد على الحقوق غير القابلة للتصرف للدول الأطراف في تطوير واستخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية على النحو المتوخى في معاهدة عدم الانتشار. بيد أننا نرى أن هذه الأنشطة يجب أن تنفذ تحت إشراف صارم من الوكالة الدولية للطاقة الذرية وامتثالا لضمانات الوكالة وبروتوكولاتها الإضافية ونظام التحقق.

وفيما يتعلق بمعاهدة حظر الأسلحة النووية، رحبت غانا بدخولها حيز النفاذ في 22 كانون الثاني/يناير 2021 وبعقد الاجتماع الأول للدول الأطراف في حزيران/يونيه 2022. وسلم بأن المعاهدة هي الاتفاق العالمي الوحيد الملزم قانونا الذي يحظر الأسلحة النووية ويعالج

الثغرات القائمة في القانون الدولي فيما يتعلق باستحداث الأسلحة النووية وتجريبها وإنتاجها وحيازتها وامتلاكها وتكديسها واستخدامها أو التهديد باستخدامها. وفي الوقت نفسه، تظل المناطق الخالية من الأسلحة النووية، على النحو الوارد في معاهدات بليندابا، وتلاتيلوكو، وراروتونغا، وبانكوك، وآسيا الوسطى، آليات مهمة في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار، لأنها توفر إطارا لحظر اختبار الأسلحة النووية أو وضعها أو تطويرها أو استخدامها داخل مناطق معينة. وما فتئنا ندعو إلى إنشاء مثل هذه المناطق في أجزاء من العالم تغيب عنها، ولذلك يشجعنا عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، ونأمل أن تكلل تلك الجهود بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في تلك المنطقة.

كما أن الوقف الاختياري للتجارب النووية بموجب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإمكانية إبرام معاهدة ملزمة قانونا لوقف إنتاج المواد الانشطارية ضروريان أيضا للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ولذلك، نجدد نداءنا إلى الدول المدرجة في المرفق 2 التي لم تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى التعجيل بعملية التصديق عليها ونحث على بدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تحت رعاية مؤتمر نزع السلاح.

وفي الختام، نكرر التأكيد على أن الأسلحة النووية لا فائدتها منها للبشرية. ولا يزال استمرار وجودها يشكل خطرا علينا جميعا. إن مذاهب الردع النووي لا تؤدي إلا إلى زيادة خطر انتشار الأسلحة النووية ووقوعها في الأيدي الآثمة، مثل أيدي الإرهابيين، والفشل في القضاء عليها يغذي الخوف وعدم الثقة بين البلدان. ونشدد على أنه لا توجد مقارنة بين تكلفة إعادة البناء في أعقاب تفجير نووي والتكلفة التي ينطوي عليها منع حدوثه في المقام الأول.

السيد غوبل (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد ألمانيا تأييدا تاما البيان الذي أدلي به سابقا باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/77/PV.11).

قبل شهرين، في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، حددت وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك الالتزامات الأساسية الثلاثة فيما يتعلق بالأسلحة النووية، وهي منع انتشارها، وضمان عدم استخدامها مرة أخرى، والعمل من أجل إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. ولن تكون هذه المهمة يسيرة أبدا. ولكن منذ فبراير/شباط تعرضت هذه الجهود لضغوط أكبر، بسبب الحرب العدوانية غير القانونية التي شنتها روسيا على أوكرانيا.

وتحاول روسيا استخدام التهديدات النووية لحماية هجومها على بلد تخلى طواعية عن ترسانته النووية عندما انضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما شككت التهديدات في التزام روسيا بإعلان 3 كانون الثاني/يناير الصادر عن قادة جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، الذي أكد من جديد المبدأ الأساسي إنه "لا يمكن كسب حرب نووية ويجب عدم خوضها أبداً". وعلاوة على ذلك، فإن الاحتلال الروسي لمحطة زابوريجيا للطاقة النووية ينتهك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومما يؤسف له أن مؤتمر الاستعراض العاشر لمعاهدة عدم الانتشار الذي عقد في آب/أغسطس لم يتمكن من اعتماد وثيقة ختامية لأن روسيا عرقلت التوصل إلى توافق في الآراء كانت جميع الدول الأطراف الأخرى في معاهدة عدم الانتشار مستعدة للانضمام إليه. حتى لو كان به أوجه قصور بالنسبة للعديد من أعضاء معاهدة عدم الانتشار، فإنه كان ستوفر أساسا جيدا، بل وتقدما كبيرا في بعض المجالات، لتمكيننا من البناء على جهودنا المشتركة في دورة الاستعراض المقبلة. لقد أصبح المؤتمر الاستعراضي الآن من الماضي، ولكن المهمة التي تنتظرنا هي نفس المهمة. علينا أن نقلل من خطر التصعيد النووي وأن نرى كيف يمكننا أن نفتح المجال الدبلوماسي لاتخاذ خطوات جديدة بشأن تدابير تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح، مع مراعاة البيئة الأمنية الراهنة. واقترحنا مع شركائنا في مبادرة ستوكهولم بشأن نزع السلاح النووي ومبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح العديد من الخطوات الملموسة التي يمكن أن تكون حافزا لنزع السلاح النووي، مثل الحد من المخاطر النووية.

وستواصل ألمانيا أيضا الإسهام في تهيئة بيئة مواتية على نحو أكبر لدبلوماسية نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار تعطي

ثقلا متساويا لبلدان الشمال والجنوب في مجتمع معاهدة عدم الانتشار. لقد شاركت ألمانيا بصفة مراقب في الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية. وكوننا مراقبا لم ولن يغير موقفنا القانوني من تلك المعاهدة. ولا نعتبر معاهدة حظر الأسلحة النووية إطارا مناسبا لإحراز تقدم ملموس بشأن نزع السلاح النووي، ولن ننضم إليها. ولكننا نريد أن نواصل تحسين الحوار بشأن نزع السلاح النووي مع جميع أصحاب المصلحة المهتمين، وأن نجري مناقشة صادقة بشأن الكيفية التي يمكننا بها أن نهيئ الظروف اللازمة بشكل واقعي لاتخاذ خطوات محددة نحو نزع السلاح واستكشاف سبل التعاون، وخاصة فيما يتعلق بالتصدي للعواقب الإنسانية للأسلحة النووية، ومساعدة الضحايا والمعالجة البيئية.

وبعد مرور ستة وعشرين عاما على فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لم تدخل المعاهدة بعد حيز النفاذ. ونرحب بالدول الأعضاء الجديدة، ونجدد دعوتنا جميع الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية – ولا سيما الدول المدرجة في المرفق 2 – إلى إظهار القيادة والقيام بذلك من دون تأخير.

وفيما يتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ما فتئنا نتريث لفترة أطول مما ينبغي، وقد حان الوقت لبدء المفاوضات. ويجب ألا تستخدم الخلافات بشأن مسائل معينة ذريعة لعدم المضي قدما. وترى جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، فإن إعلان أو الإبقاء على الوقف الاختياري القائم لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية في الدورة المقبلة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار سيكون خطوة كبيرة. وثمة حاجة أيضا إلى اتخاذ خطوات شجاعة أخرى.

ونحتاج أيضا إلى إحراز التقدم بشأن عدم الانتشار. فاستمرار كوريا الشمالية في تطوير برنامجها غير المشروع للأسلحة النووية وترسانتها من القذائف التسيارية يشكل تحديا هائلا للانتشار ويجب مواجهته بالوحدة والتصميم. ونؤيد تأييدا تاما الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية لإقامة حوار ومفاوضات مع كوريا الشمالية. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الاستجابة لتلك المبادرات.

وما فتئت ألمانيا ملتزمة تماما بتنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015). ونحث إيران بقوة على قبول الصفقة القابلة للتطبيق المتاحة لاستئناف العمل بخطة العمل الشاملة المشتركة، والتراجع عن جميع الأنشطة النووية التي لا تتسق مع خطة العمل الشاملة المشتركة. وإيران ملزمة بموجب القانون بتوضيح وحل المسائل المفتوحة المتعلقة بضمانات معاهدة عدم الانتشار. وتدعو ألمانيا إيران إلى التصديق على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونكرر دعوتنا القوية إلى إيران بالامتناع عن القيام بأي أنشطة تتصل بالقذائف التسيارية القادرة على إيصال أسلحة نووية ووقف نقل الأسلحة المتطورة إلى الجماعات المسلحة على وجه الخصوص. وتدين ألمانيا قيام إيران بتوريد أنظمة جوية قتالية غير مأهولة لدعم حرب روسيا العدوانية ضد أوكرانيا. إن نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية عنصر أساسي في نظام عدم الانتشار النووي. وتشكل اتفاقات الضمانات الشاملة، إلى جانب البروتوكولات الإضافية، معيار التحقق الحالي للوكالة الدولية، ونؤيد بقوة إضفاء الطابع العالمي عليها.

وننوه بإعراب روسيا والولايات المتحدة عن التزامهما بالتنفيذ الكامل لمعاهدة ستارت الجديدة والسعي إلى إبرام اتفاق متابعة. فالإبقاء على معاهدة ستارت الجديدة وزيادة تطويرها في المستقبل سيحافظ على أهم معاهدة لتحديد الأسلحة النووية إلى جانب معاهدة عدم الانتشار وأن يكبح جماح التوترات النووية القائمة. ولا تزال معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية في الهيكل الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح. ولن يمكننا أن نتقدم نحو هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية إلا بمواصلة العمل على إضفاء الطابع العالمي عليها وتنفيذها تنفيذا كاملا.

السيد كيم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): على الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتحقيق السلم والأمن

العالميين والتنمية المستدامة والرخاء، لا وجود لنزع السلاح النووي اليوم إلا بالاسم فقط. ومن ناحية أخرى، فإن سباق التسلح النووي يجري على قدم وساق، بسبب تعسف واستبداد قوى معينة تلجأ إلى استخدام القوة سعيا إلى الهيمنة. وفي الوقت الحاضر، فإن الجاني الرئيسي الذي يقوض أساس نزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار هو الولايات المتحدة. إن ذلك البلد عازم على الانخراط في التهديدات النووية وابتزاز الدول ذات السيادة، وبحجة تعزيز تحالفاته، لا يتردد في نشر الأسلحة النووية إلى دولة غير حائزة للأسلحة النووية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي. تسعى الولايات المتحدة باستمرار إلى التفوق النووي، باستثمار مالي كبير في تحديث الأسلحة النووية كل عام. والأسوأ من ذلك أن الولايات المتحدة تجاهر على نحو متزايد بمحاولتها الخطيرة لتكرار نموذج المشاركة النووية لمنظمة حلف شمال الأطلسي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ومن أجل تحقيق نزع السلاح النووي، ينبغي للولايات المتحدة، التي تمتلك أكبر ترسانة نووية وأكثرها تقدما في العالم، أن تكون أول من يوقف التحريض على سباق التسلح النووي، وأن تسحب جميع أصولها النووية المنتشرة في الخارج، وأن تتخذ تدابير عملية لخفض الأسلحة النووية.

وفي الدورة السابعة للجمعية الشعبية العليا الرابعة عشرة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي عقدت مؤخرا، اعتمد القانون المتعلق بسياسة القوات النووية الوطنية تعبيرا عن الإرادة الإجماعية للشعب الكوري. ومع تصاعد السياسة العدائية والابتزاز العسكري من جانب الولايات المتحدة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن قدرتنا على احتواء ذلك البلد لا بد أن تستمر في النمو بشكل متناسب. لقد أجبرت الولايات المتحدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اعتماد القانون المتعلق بسياسة القوات النووية في تحد لعداء الأولى. وينبغي للولايات المتحدة أن تفهم بوضوح أن سياستها الشنيعة والعدائية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مدى السنوات الـ 30 الماضية قد أدت إلى واقع اليوم. وينبغي لها أن تسأل نفسها وأن تفكر في المدى الذي ستدفع إليه هذه الحالة في المستقبل.

وتعرب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن بالغ قلقها إزاء القرار غير المسؤول والأناني الذي اتخذته اليابان بتصريف المياه الملوثة نوويا من محطة فوكوشيما للطاقة النووية إلى المحيط، في تحد للمعارضة الشديدة في الداخل والخارج. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يتغاضى عن القرار الخطير الذي اتخذته اليابان بالإضرار بوجود البشرية والنظام الإيكولوجي للمحيطات بتصريف المياه الملوثة نوويا، وينبغي له أن يكبحه باتخاذ إجراءات متضافرة. ولا تزال حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ملتزمة بالحفاظ على موقف محب للسلام دعما للقضاء التام على الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، وستبذل جهودا جادة ومضنية لتحقيق تلك الغاية.

السيد لي سونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): ما فتئت الصين تؤيد الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية وتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية في نهاية المطاف. والصين ملتزمة بطريق السلام من أجل التنمية وتنتهج بحزم سياسة خارجية مستقلة تقوم على السعي إلى تحقيق السلام وسياسة دفاع وطني ذات طابع دفاعي. إن استراتيجية الصين وسياستها النووية طويلة الأمد ومتسقة، مع مستوى عال من الاستقرار والاستمرارية والقدرة على التنبؤ. وهي فريدة من نوعها فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية لكونها الأكثر مسؤولية وشفافية. ومنذ اليوم الأول لحيازتها للأسلحة النووية، التزمت الصين رسميا بعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية في أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف، وبعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها دون شروط ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وتحافظ الصين دائما على قدراتها النووية عند الحد الأدنى المطلوب للأمن القومي. وهي لا تشارك في أي سباق تسلح نووي مع أي بلد آخر. وقد وجهت بعض البلدان، لدوافع خفية، تكهنات واتهامات لا مبرر لها ضد سياسة الصين النووية وتطوير قدراتها النووية. وأود أن أشدد على أن سياسة الصين وممارساتها ذات الصلة تتسم بالشفافية والاستقرار. وقد أسهمت في حد ذاتها إسهاما تاريخيا في العملية الدولية لنزع السلاح النووي وستواصل الإسهام فيها بشكل بناء.

وفي الوقت الراهن، تستمر البيئة الأمنية الاستراتيجية العالمية في التدهور. إن المفاهيم والسياسات والنماذج من قبيل الهيمنة وعقلية الحرب الباردة والتنافس فيما بين القوى العظمى والمواجهة بين الكتل تهدد السلم والأمن الدوليين تهديدا خطيرا. إن مسائل مثل دور الأسلحة النووية وخطر نشوب حرب نووية قد اجتذبت مرة أخرى اهتماما كبيرا من المجتمع الدولي. فيتعين على الأمم المتحدة أن تحدد إلى أين يتجه نزع السلاح النووي. وتقترح الصين ما يلي.

أولا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يمارس تعددية أطراف حقيقية وأن يسعى إلى تحقيق رؤية الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخلى عن عقلية التنافس الاستراتيجي والمواجهة بين الكتل، وأن تتخلى عن هوسها بالأمن الحصري والمطلق، وأن تمتنع عن وضع أمنها فوق أمن الآخرين، وأن تكف عن السعي إلى الهيمنة والتفوق أو التنمر على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وإكراهها على حيازة الأسلحة النووية.

ثانيا، ينبغي للولايات المتحدة الأمريكية وروسيا أن تواصلا الوفاء بمسؤولياتهما الخاصة والأولية تجاه تحديد الأسلحة النووية وأن تقوما بإجراء تخفيضات كبيرة وجوهرية في ترساناتهما النووية بغية تهيئة الظروف لتحقيق نزع السلاح النووي العام والكامل في نهاية المطاف. إن الدول الحائزة للأسلحة النووية تختلف اختلافا كبيرا في سياساتها النووية وقدراتها النووية وبيئاتها الأمنية. ولذلك، لا يوجد شكل واحد يناسب الجميع لنزع السلاح النووي وتخفيض الأسلحة النووية والشفافية النووية. وينبغي لها أن تتبع مبادئ مثل الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي والأمن غير المنقوص للجميع وأن تنهض بها تدريجيا.

ثالثا، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقلل بشكل فعال من دور الأسلحة النووية في سياساتها المتعلقة بالأمن القومي، وأن تلتزم بمبدأ عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية، وأن تمتنع عن إدراج أي بلد كهدف لضربة نووية، وأن تلتزم من دون شروط بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وتدعو الصين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن إلى إبرام معاهدة بشأن عدم المبادأة المتبادلة باستعمال الأسلحة النووية، وتدعو مؤتمر نزع السلاح إلى التفاوض بشأن صك قانوني دولي بشأن ضمانات الأمن السلبية وإبرامه.

رابعا، تتعارض المشاركة النووية مع الغرض من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وهدفها. ولذلك، لا ينبغي تشجيعها ويجب ألا تتوسع. وتختلف الدول غير الحائزة للأسلحة النووية المتحالفة مع الدول الحائزة للأسلحة النووية اختلافا كبيرا عن الدول الأخرى غير الحائزة للأسلحة النووية وليس لديها مطالب أمنية متطابقة تماما. ومن واجب تلك البلدان كذلك أن تتحمل مسؤولياتها وأن تبذل جهودا للحد بشكل فعال من دور الأسلحة النووية في استراتيجياتها الأمنية الوطنية واستراتيجياتها للأمن الجماعي.

خامسا، أصدر قادة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بيانا مشتركا، في كانون الثاني/يناير، بشأن منع الحرب النووية وتجنب سباقات التسلح، وهو أمر بالغ الأهمية وعميق لمنع الحرب النووية والحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي ويجب احترامه بضمير حي. وينبغي للدول الخمس النووية أن تزيد من تعزيز الاتصالات بشأن مسائل مثل الاستقرار الاستراتيجي والحد من المخاطر النووية والمسائل الأوسع نطاقا المتعلقة بالأمن الاستراتيجي من أجل إعادة بناء الثقة وتعزيز التعاون.

سادسا، وضع عدد من الدول الحائزة للأسلحة النووية المصالح الجيوسياسية فوق عدم الانتشار النووي. فهي تتعاون في مجال الغواصات النووية مع دولة غير حائزة للأسلحة النووية، في انتهاك للغرض من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وهدفها، وتعتزم تكرار المشاركة النووية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعارض بشكل قاطع أعمال الانتشار النووي هذه وأن يشترك في تهيئة بيئات أمنية دولية وإقليمية تفضي إلى ضمان إحراز تقدم في نزع السلاح النووي.

سابعا، ينبغي للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تغتنم فرصة دورة الاستعراض الجديدة لكي تدعم بقوة سلطة المعاهدة وفعاليتها وأن تعمل من أجل أن تخدم المعاهدة السلام والتنمية. وينبغي لنا أن نسعى إلى دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر وأن نحترم الالتزام بفرض وقف اختياري على التجارب النووية. وينبغي لنا أن ندعم بدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح على أساس برنامج عمل شامل ومتوازن من أجل تحقيق وقف إنتاج المواد الانشطارية بطريقة ملزمة قانونا.

السيد أنغورا (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد بلدي بعقد هذه المناقشة المواضيعية، التي تركز على أخطر تحد أمني يواجه عالمنا حاليا، ألا وهو تهديد الأسلحة النووية.

إن كوت ديفوار لا تمتلك أسلحة نووية ولم تتوقف قط عن تعزيز عالم خال من تلك الأسلحة ومحمي إلى الأبد من العواقب المدمرة لاستخدامها. والتزامنا متجذر في المبادئ الأساسية التي يقوم عليها ذلك المثل الأعلى، أي الاعتراف بالعواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية بوصفها حتمية أخلاقية؛ وحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها؛ وحظر جميع أشكال التجارب النووية؛ والنهوض بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية من أجل تعزيز السلم والأمن العالميين والإقليميين، ولا سيما في المناطق التي تعاني من التوترات؛ ونزع السلاح العام الكامل؛ والإزالة التامة للأسلحة النووية كضمان مطلق ضد التهديد بتلك الأسلحة أو استخدامها؛ وتعددية الأطراف كإطار لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار النووي. وظل بلدي يسعى دائما إلى جعل أعماله متسقة مع كل تلك المبادئ.

وفيما يتعلق بالعواقب الإنسانية للأسلحة النووية، ما فتئت كوت ديفوار تنضم إلى الجهود الرامية إلى زيادة الوعي بآثارها الكارثية على بقاء البشرية. ولذلك السبب انضممنا إلى المبادرة الإنسانية بشأن أثر الأسلحة النووية ولذلك السبب ندعم، بوصفنا مشاركين في تقديم مشروع القرار السنوي بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية. وندعو إلى توحيد الجهود في ذلك المجال بغية إحراز تقدم ملموس في نزع السلاح.

وترى كوت ديفوار أن هناك أساسا قانونيا سليما لحظر التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، استنادا إلى فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها. وتكمن تلك القناعة في جذور تأييد وفد بلدي، منذ عدة سنوات وحتى الآن، للقرار المتعلق بمتابعة تلك الفتوى. وفيما يتعلق بحظر التجارب النووية، بما في ذلك التفجيرات التجريبية في مختبرات الأسلحة النووية، وقعت كوت ديفوار على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في اليوم التالي لفتح باب التوقيع عليها وصدقت عليها في عام 2003. ومنذ ذلك الحين، ظل بلدي يدعو بلا كلل إلى بدء نفاذ تلك الأداة الهامة لعدم الانتشار الرأسي والأفقي. وينعكس ذلك بصفة خاصة في تقديمنا لأكثر من خمس سنوات للقرارات المتعلقة بتلك المعاهدة. وعلاوة على ذلك، فإن اعتراف حكومة كوت ديفوار بإسهام المناطق الخالية من الأسلحة النووية في الإنشاء التدريجي لعالم خال من هذه الأسلحة، ولا سيما في المناطق المعرضة للتوترات، لم يتغير على مر السنين. وانضمامنا إلى معاهدة بليندابا، التي أنشأت هذه المنطقة في أفريقيا، تعبير ملموس عن ذلك الاعتراف.

وتشارك كوت ديفوار أيضا في المبادرات الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية، مثل المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، التي انضمت إليها في عام 2007 والتي تهدف إلى منع الإرهابيين من الحصول على المواد النووية والمشعة. كما دخلت في اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفقا لالتزاماتها بعدم الانتشار النووي بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، يؤيد بلدي تأييدا تاما مبدأ نزع السلاح العام الكامل المكرس في معاهدة عدم الانتشار. وهذا هو السبب في أنه يدعو باستمرار إلى الامتثال الصارم لالتزامات نزع السلاح النووي، ولا سيما بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وكذلك نؤيد التفاوض على معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية وجميع المبادرات الرامية إلى الحد من الأسلحة النووية.

وعلاوة على ذلك، فإن القضاء التام على الأسلحة النووية، وهو ضمان مطلق ضد استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها، هو الهدف النهائي الذي تسترشد به أعمال بلدي. وذلك هو السبب الأساسي لالتزام وفد بلدي بحظرها من خلال معاهدة ملزمة قانونا، هي معاهدة حظر الأسلحة النووية. وقد تشرفت كوت ديفوار في عام 2017، بوصفها من أوائل الدول التي وقعت على ذلك الصك، بأن تكون مساهما نشطا في تعزيز عالميته وتنفيذه، كما يتضح من مشاركتنا في تقديم القرار والقرارات الأخرى ذات الصلة.

وأخيرا، فإن كوت ديفوار مقتنعة بأن النهج المتعدد الأطراف هو البديل الوحيد الذي نريده لبناء عالم خال من الأسلحة النووية. وفي سياق التوترات الحالية، التي كشفت أيضا عن الطابع المعقد والعابر للحدود الوطنية للتحديات العالمية، أصبح هذا النهج حتميا. ولهذا السبب نواصل تكرار نداءنا من أجل تعزيز تعددية الأطراف بغية التصدي بفعالية لمسألة التهديد النووي. ولذلك، يأمل وفد بلدي أن تعكس مداولاتنا في اللجنة الأولى، التي هي أساسا حيز متعدد الأطراف، خطورة تلك المسألة الهامة.

السيد مغيث (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.11). وأود أن أتكلم الآن بصفتي الوطنية.

تظل الأسلحة النووية تشكل أكبر تهديد للبشرية. ولا حصر للعواقب الإنسانية والبيئية للأسلحة النووية. ومع ذلك، تظل أجيالنا الحالية والمقبلة تعيش في ظل الخوف المستمر من وقوع كارثة نووية. إن موقفنا من الأسلحة النووية واضح بشكل لا لبس فيه. فنحن نعتقد أن تلك الأسلحة لا تؤمن أحدا، وبدلا من ذلك تعرض أمن الجميع للخطر. ومن ثم فإن الضمان النهائي للأمن لا يكمن إلا في القضاء التام على الأسلحة النووية. وانطلاقا من ذلك الاقتناع صدقنا على معاهدة حظر الأسلحة النووية. ونرحب بدخول المعاهدة حيز النفاذ في 22 كانون الثاني/يناير 2021 وبالاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، الذي عقد في الفترة من 21 إلى 23 حزيران/يونيه، حيث اعتمد إعلان سياسي وخطة عمل. ونود أن نرى، على سبيل الأولوية، تنفيذها الكامل من قبل الجميع، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ونعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي والدعامة الأساسية في السعي إلى نزع السلاح النووي. ويعرب وفد بلدي عن خيبة أمله العميقة إزاء الإخفاقات المتتاليين في اعتماد وثيقة ختامية تحظى بتوافق الآراء في المؤتمرين الاستعراضيين التاسع والعاشر لمعاهدة عدم الانتشار. ولا يزال يساورنا القلق إزاء التحديث المستدام للأسلحة النووية، والتحسينات المستمرة للأسلحة النووية القائمة وتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية. ونكرر التأكيد على الحاجة الملحة إلى نزع السلاح النووي بصورة منهجية وتدريجية ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها ومحددة زمنيا تمشيا مع روح المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ونحث المجتمع الدولي على أن يتحد ضد حيازة حفنة من الدول للأسلحة النووية على نحو دائم، في تجاهل تام لسلامة وأمن البشرية. وندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إظهار إرادتها السياسية الحقيقية لتمكين المؤتمر الاستعراضي الحادي عشر لمعاهدة عدم الانتشار من التوصل إلى نتيجة مجدية وملموسة ومستدامة بغية زيادة تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار. وتعتقد بنغلاديش أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بموجب المادة السابعة من معاهدة عدم الانتشار خطوة عملية لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، نؤكد مجددا دعمنا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

وتعيد بنغلاديش التأكيد على أنه لا ينبغي لأي شيء أن يقوض الحقوق غير القابلة للتصرف لجميع الدول في تطوير الطاقة النووية وإجراء البحوث بشأنها وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية، بما في ذلك توليد الطاقة والرعاية الصحية والزراعة، بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونعتقد أن هذه الحقوق يترتب عليها عدد من المسؤوليات. ونحن ندرك إدراكا عميقا مسؤولياتنا ونسير وفقا لأعلى معايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية إذ نبني محطتنا للطاقة النووية في بنغلاديش.

ونعيد تأكيد تأييدنا لبدء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة فعالة وغير تمييزية وملزمة قانونا ويمكن التحقق منها دوليا وبفعالية لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونعيد تأكيد تأييدنا لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر. كما نؤيد بقوة اعتماد صك ملزم قانونا يوفر ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وقد أنفقت الدول الحائزة للأسلحة النووية حوالي 82.4 بليون دولار على أسلحتها النووية في عام 2021، في خضم العبء الاقتصادي للجائحة. فهل يمكننا أن نتوقف لحظة للتفكير فيما كان بإمكاننا تحقيقه بهذا المبلغ في مجال التنمية، لا سيما في مكافحة الفقر وتغير المناخ، اللذين أصبحا أكثر تحديا من أي وقت مضى بسبب مرض فيروس كورونا والنزاعات؟ فلنتخذ الخيار الصحيح لكي نكون على الجانب الصحيح من التاريخ.

السيد غاي (السنغال) (*تكلم بالفرنسية*): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل نيجيريا، بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/77/PV.11)، ويتطلع إلى المشاركة في هذه المناقشة المواضيعية، التي تركز اهتمام المجتمع الدولي بحق على المخاطر المرتبطة بالتنافس والتوترات المتزايدة في ميدان الأسلحة النووية.

تزداد هذه الحالة أهمية من حيث أن هيئات نزع السلاح النووي في حالة من اللامبالاة المزمنة، وآخر دليل على ذلك هو عدم القدرة على التوصل إلى وثيقة ختامية بتوافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي أن يحفزنا ذلك الإخفاق على زيادة الوعي وبذل الجهود للتحرك بشكل إيجابي نحو هدفنا المشترك المتمثل في القضاء التام – الذي لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه – على الأسلحة النووية، وهو الخيار الوحيد لحماية العالم من الدمار والبؤس اللذين يمكن أن ينتجا عن استخدام الأسلحة النووية. وفي ذلك السياق، نرحب بدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ وعقد الاجتماع الأول للدول الأطراف في المعاهدة في حزيران/يونيه، الذي اعتمد فيه إعلان وخطة عمل. وينبغي التذكير بأن تلك المعاهدة تعزز دعامة نزع السلاح النووي في معاهدة عدم الانتشار وتستحق دعم المجتمع الدولي بأسره. بيد أن الأمر متروك في المقام الأول للدول الحائزة للأسلحة النووية للاتفاق على برنامج أكثر طموحا لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه للقضاء على ترساناتها.

ومن المهم أيضا ألا يغيب عن البال أن تحقيق ذلك البرنامج لا يمكن أن يكون قابلا للتطبيق إذا كانت البلدان الأخرى، بالإضافة إلى الدول النووية القائمة، تطمح إلى الحصول على أسلحة نووية. لأنه يجب علينا أن نتذكر أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار هدفان متساويان في الأهمية ويعتمدان على بعضهما. وفي ذلك الصدد، تضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور رائد في اعتماد تدابير فعالة قادرة على كبح الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية. فيجب تعزيز شرعيتها وسلطتها وقدرتها على العمل. وفي غضون ذلك، يجب أن يبرم على سبيل الأولوية صك عالمي غير مشروط وغير تمييزي وملزم قانونا يرمي إلى تقديم ضمانات لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمال تلك الأسلحة أو التهديد باستعمالها.

إن إضفاء الطابع العالمي على المناطق الخالية من الأسلحة النووية مسألة ملحة، من حيث أنها تشكل خطوة هامة نحو إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، وبالتالي تعزز السلم والأمن العالميين والإقليميين. ولهذا السبب يكرر وفد بلدي تأكيد التزامه بمعاهدة بليندابا، التي تعيد تأكيد وضع أفريقيا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية. وعلى نفس المنوال، نجدد دعوتنا إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ولذلك، فإننا ندعو جميع الدول المعنية إلى المشاركة بنشاط وبحسن نية في الدورة الثالثة للمؤتمر المعني بتلك المسألة.

وعلاوة على ذلك، فإن تخليص العالم من آفة الأسلحة النووية يتطلب فرض حظر كامل على التجارب النووية، على النحو الذي

تدعو إليه معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ وإبرام صك عالمي يحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية؛ والنظر في العواقب الإنسانية لاستخدام الأسلحة النووية؛ وتعزيز الطاقة النووية المدنية. وفي ذلك الصدد على وجه التحديد، ينبغي ألا تنال تدابير عدم الانتشار بأي حال من الأحوال من حق جميع الدول غير القابل للتصرف في اقتناء المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية ونقلها واستخدامها لأغراض التنمية. وبناء على ذلك، يجب مواصلة وتعزيز تنفيذ برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وريثما يتحقق تقدم كبير في تلك المجالات، ندعو جميع الدول إلى إبداء دبلوماسية كبيرة وإحساس أكبر بالمسؤولية للحفاظ على المكاسب التي تحققت، لا سيما في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن الطاقة النووية الإيرانية والاتفاقات المتعلقة بالحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية في أوروبا وعملية إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. وبالمثل، لا بد من توفر إرادة سياسية قوية والتزام أكبر من جميع الدول الأعضاء لضمان نجاح الدورة المقبلة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار.

السيدة بالاز (هنغاريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): بما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم للجنة الأولى وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل.

وتؤيد هنغاريا بيان الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/77/PV.2). وعلى ذلك، أود فقط أن أدلي ببضع ملاحظات من منظورنا الوطني.

فكما ذكرنا في بياننا العام، تعتبر هنغاريا معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي فحسب، بل إنها كذلك الأساس الضروري للسعي إلى نزع السلاح النووي، وفقا للمادة السادسة منها. ويحدونا أمل قوي في أن يتمكن المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار من اعتماد وثيقة ختامية شاملة. وعلى الرغم من أننا أجرينا مناقشات معقدة وموضوعية للغاية، لم نتمكن للأسف من التوصل إلى توافق في الآراء في نهاية المطاف. ولذلك، يتحتم علينا أن نبذل قصارى جهدنا لإنجاح الدورة المقبلة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، التي ستبدأ في العام القادم، وللحفاظ على أهمية وسلامة معاهدة عدم الانتشار وتعزيزهما. ولكي نفعل ذلك، نحتاج إلى التركيز على المسائل التي توحدنا، لا على المسائل المثيرة للانقسام، في جميع ركائز المعاهدة الثلاث التي تكتسي ذات القدر من الأهمية ويعزز بعضها بعضا.

وتتشاطر هنغاريا الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وتبذل قصارى جهدها لتحقيق تلك الغاية. غير أننا نرى أنه لا يمكن تحقيق ذلك الهدف إلا إذا أسهمت جهودنا في إيجاد عالم أكثر أمنا وأمانا. وفي ذلك الصدد، نرحب بكون أن الولايات المتحدة والاتحاد الروسي مددا معاهدة ستارت الجديدة لمدة خمس سنوات إضافية، وأن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية أكدت من جديد في بداية هذا العام أنه لا يمكن كسب حرب نووية ويجب ألا تخاض أبدا. ويحدونا الأمل في أن تتمكن الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، عاجلا وليس آجلا، من استئناف محادثات الاستقرار الاستراتيجي بينهما، وأن تفضي تلك المحادثات إلى اتفاقات جديدة لتحديد الأسلحة.

وللأسف أصبح خطر استخدام الأسلحة النووية، بسبب النزاع العسكري في أوكرانيا، أعلى من أي وقت مضى. وازدادت البيئة الأمنية المعقدة والصعبة أصلا تدهورا. ومع ذلك، فإن حقيقة أن الظروف الراهنة لا تشجع على ذلك لا تعني أن نزع السلاح النووي – ونزع السلاح بشكل عام – ليسا مهمين كما كانا دائما. بل على العكس من ذلك، علينا أن نتحد ونضاعف جهودنا للنهوض بتلك القضية النبيلة بإحراز تقدم ملموس. ولكن، لا يوجد مسار سريع في هذا المجال. فبغية تحقيق نتائج ملموسة، نحتاج إلى اتباع نهج تدريجي وتراكمي شامل، يتألف من لبنات بناء تدريجية وملموسة وإشراك الدول الحائزة للأسلحة النووية. وللقيام بذلك، نحتاج إلى التركيز على "نقاط الانطلاق" البراغماتية تلك التي توحدنا، وليس على المسائل المثيرة للانقسام.

ومن بين تلك الخطوات دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ الذي طال انتظاره، والذي ينبغي أن يكون أولوية عليا لنا جميعا، لأنه لا يمكن أن يكون هناك نزع سلاح نووي ذي

مغزى بدون حظر شامل وكامل للتجارب النووية. ومن المسلم به بالإجماع فعالية نظام رصد منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي يجري تعزيزه باستمرار. ولذلك، فإن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أكثر أهمية، ودخولها حيز النفاذ مطلوب أكثر من أي وقت مضى. ونعلق أهمية كبيرة على تعزيز عالميتها وإقناع دول المرفق 2 بالانضمام إليها والتصديق عليها. وفي ذلك الصدد، نرحب بالزيادة الأخيرة في عدد الدول الأطراف في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. والخطوة المنطقية التالية نحو نزع السلاح النووي هي فرض حظر على إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. فلن تشكل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية إسهاما كبيرا في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار فحسب، بل ستسهم أيضا – من خلال الحد من كمية مواد الاستخدام المباشر – في تنفيذ الالتزامات بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

ومن العناصر الأساسية الأخرى للنهج التدريجي وضع آليات وأدوات فعالة وموثوقة للتحقق والرصد. ونتشاطر الرأي المتمثل في أنه ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تعمل معا لإنشاء مجموعة أدوات التحقق تلك. ولذلك، تتشرف هنغاريا بالمشاركة في عمل فريق الخبراء الحكوميين الثاني المكلف بدراسة دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي. ونثق بأن فريق الخبراء الحكوميين سيتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تقرير موضوعي، الأمر الذي يُمَكِّن من مواصلة العمل في ذلك المجال. كما إننا نشارك بنشاط في عمل الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، مع التركيز على الجوانب التقنية للتحقق وبناء القدرات في مجال التحقق.

وأخيرا، أود أن أشدد على أن الحد من المخاطر النووية الاستراتيجية والشفافية وبناء الثقة هي أيضا مجالات محتملة يمكن إحراز تقدم ملموس فيها. وعلى الرغم من أن الحد من المخاطر النووية ليس بديلا عن نزع السلاح النووي، فإنه يمكن أن يسهم في تخفيف حدة التوترات وبناء الثقة وتعزيز الوثوق والشفافية، ما يمثل خطوة هامة نحو نزع السلاح النووي.

السيد بالوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.11).

ظل نزع السلاح النووي مدرجا في جدول الأعمال الدولي منذ 24 كانون الثاني/يناير 1946، عندما اتخذت الجمعية العامة قرارها الأول (القرار 1 (د-1)) الذي يدعو إلى إزالة الأسلحة النووية وجميع الأسلحة الأخرى التي يمكن تعديلها لإحداث تدمير شامل. وكذلك عندما دخلت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ في عام 1970، تعهدت الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزام قانوني بمواصلة المفاوضات بحسن نية بشأن التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي في موعد مبكر وبشأن نزع السلاح النووي. ولكن، وبعد 72 عاما من اتخاذ ذلك القرار التاريخي، لا تزال الدول الحائزة للأسلحة النووية تحتفظ بترسانات نووية تزيد على 13 000 سلاح، ومن المتوقع أن يزداد عدد ونوعية تلك الأسلحة المدمرة في السنوات القادمة. والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، على وجه الخصوص، في طليعة من يعجلون بذلك.

وإذ تعمل جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بنشاط على تحديث ترساناتها النووية ونظم إيصالها، لا تشارك أي منها في مفاوضات نزع السلاح. ولديها جميعا خطط طويلة الأجل للاحتفاظ بتلك القوات، وجميعها مبررة صراحة أو ضمنا بمبدأ الردع النووي. والشواغل العالمية بشأن هذا الوضع الراهن تتجاوز بكثير مجرد الأعداد المعنية. ويضاف إلى ذلك العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام تلك الأسلحة، ثم الشواغل الإضافية المتعلقة بالتكلفة الاقتصادية الكبيرة لتلك الترسانات. وأود أن أضيف أيضا أن مفهوم تهيئة البيئة لنزع السلاح النووي، الذي أدخلته الولايات المتحدة، فضلا عن النهج التي بدأتها بعض دول المظلة النووية على مر السنين وتحت أسماء مختلفة، لم يكن لها أي أثر ذي مغزى في النهوض بنزع السلاح النووي. وعلاوة على ذلك،

أدى انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة القوات النووية متوسطة المدى في عام 2019 إلى إنهاء الالتزام بالقضاء على فئة كاملة من الصواريخ النووية.

وإلى جانب الافتقار إلى الإرادة السياسية، انعكس العجز المتزايد في نزع السلاح النووي عن طريق عدم امتثال الدول الحائزة للأسلحة النووية في فشل مؤتمرين استعراضيين متتاليين لمعاهدة عدم الانتشار. وعلى ذلك، تواجه معاهدة عدم الانتشار تحديات خطيرة ستؤثر على مصداقيتها وقدرتها على البقاء في الأجل الطويل. لقد طفح الكيل. ويجب تحميل الدول الحائزة للأسلحة النووية وما يسمى بدول المظلة المسؤولية. فيجب عليها أن تفي بالتزاماتها بوضع خطة عمل مستكملة ومحددة زمنيا لنزع السلاح، مع معايير محددة، فضلا عن تعزيز الاتفاقات الثنائية القائمة. ومن الجدير بالذكر أن إعلان الدول الحائزة للأسلحة النووية الصادر في كانون الثاني/يناير ينبغي أن ينعكس في مذاهبها العسكرية وسياساتها الرادعة، على أن يكون التغيير الأول والأهم تعهدا بشأن ضمانات الأمن النووي. ومن المهم أن نسلط الضوء على أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وينبغي معالجتها أساسا في ذلك الصدد.

وينبغي التأكيد على أن الجانب الإقليمي للمسألة ما فتئ يواجه عائقا خطيرا في الشرق الأوسط. فبدعم من الولايات المتحدة، لا يتحدى النظام الإسرائيلي النداءات الدولية للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار كطرف غير حائز للأسلحة النووية من دون أي شرط مسبق أو مزيد من التأخير، على الرغم من ترسانته النووية السرية، فحسب، بل يرفض كذلك الانضمام إلى بلدان المنطقة في وضع معاهدة لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. إن أسلحة الدمار الشامل التي في حوزة ذلك المعتدي والمحتل ونظام الفصل العنصري والمنتهك للقانون الدولي مروعة بشكل متزايد، إذ يهدد ذلك النظام باستمرار بلدانا أخرى بالإبادة النووية. ونشارك الآخرين ونكرر دعوتنا لذلك النظام إلى الامتثال لتلك النداءات الدولية والتخلي عن حيازته للأسلحة النووية والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع أنشطته النووية للضمانات الكاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومن ناحية أخرى، تسبب انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة في عام 2018، فضلا عن عدم رغبتها في العودة إليها، في إلحاق أضرار جسيمة بالجهود الدولية الرامية إلى عدم الانتشار النووي. ونذكر وفودا، مثل فرنسا وألمانيا، بأن إيران تحترم التزاماتها الدولية بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة وغيرها من المسائل. وينبغي لهذه الوفود بدلا من ذلك مخاطبة الولايات المتحدة والمشاركين الأوروبيين في "خطة العمل الشاملة المشتركة" ومطالبتهم بالالتزام بجانبهم من الصفقة. وفي الحقيقة، على الرغم من أننا نواصل رفض جميع أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية، لا فائدة من التأكيد على أنه ينبغي لإيران ألا تطور أسلحة نووية. فنحن نرى أن استخدام الأسلحة النووية انتهاك للقانون الدولي وجريمة ضد الإنسانية. ونؤيد بقوة اقتراح حركة عدم الانحياز ببدء مفاوضات بشأن إبرام اتفاقية شاملة للأسلحة النووية بشأن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية في مؤتمر نزع السلاح.

السيد خالدي (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): سيظل نزع السلاح النووي على رأس أولوياتنا ما دام التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية قائما. وقد تجلت أخطار الأسلحة النووية من خلال استخدامها واختبارها في الماضي، وانعكست عواقبها الإنسانية الكارثية المحتملة في قرارات متعددة للأمم المتحدة، بما في ذلك القرار الأول الذي اتخذته الجمعية العامة في عام 1946 (القرار 1 (د-1)) والدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، التي عقدت في عام 1978. إن نزع السلاح النووي ليس التزاما قانونيا فحسب، كما أعلنت الفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية في عام 1996، ولكنه أيضا واجب أخلاقي.

واستمرار عدم إحراز تقدم في تنفيذ التزامات نزع السلاح النووي، على الرغم من الجهود الدؤوبة التي تبذلها أغلبية الدول الأعضاء لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، مسألة تثير قلقا بالغا. وعلى تلك الخلفية، تود الجزائر أن تؤكد الموقف التالي بشأن نزع السلاح النووي.

أولا، تظل الجزائر ملتزمة التزاما كاملا بجميع أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتواصل الدعوة إلى التنفيذ الكامل والمتوازن

وغير التمييزي لأركانها الثلاثة. وإذ نحث جميع الأطراف خارج معاهدة عدم الانتشار على الانضمام إليها من دون تأخير أو شروط، فإننا ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تحقيق نزع السلاح النووي، إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة وترجمة تعهداتها القاطعة المتعلقة بنزع السلاح النووي إلى حقائق. وفي ذلك الصدد، تعرب الجزائر عن قلقها البالغ إزاء فشل المؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتدعو جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى المشاركة بصورة مجدية وبحسن نية في دورة الاستعراض المقبلة لمعاهدة عدم الانتشار من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية وبالتالي الحفاظ على مصداقية المعاهدة.

ثانيا، ترحب الجزائر ببدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية وترحب كذلك بعقد الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في حزيران/يونيه الماضي. ومما يبعث على الأمل بالنسبة للجزائر اعتماد إعلان وخطة عمل فيينا، بوصفهما خطوتين طموحتين نحو تيسير تنفيذ المعاهدة تنفيذا فعالا وفي الوقت المناسب.

ثالثا، تظل الجزائر مقتنعة بالضرورة الحيوية لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ بوصفها عنصرا أساسيا في نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وندعو البلدان الثمانية المتبقية المدرجة في المرفق 2 إلى التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من دون تأخير بغية جني فوائد ذلك الصك الهام.

رابعا، تؤيد الجزائر بقوة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم كتدبير ملموس نحو القضاء التام على الأسلحة النووية. ويواصل بلدي، الذي كان من أوائل الدول الأفريقية التي صدقت على معاهدة بليندابا، التي أنشأت منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، تقديم دعم قوي لتنفيذها على نطاق واسع. وعلاوة على ذلك، يعيد بلدي التأكيد على الأهمية الحيوية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الأمر الذي يظل مطلبا مشروعا وأولوية لتحقيق السلام المستدام على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وفي ذلك السياق، ترحب الجزائر بنجاح عقد الدورة الثانية للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ونهيب بالأطراف المدعوة أن تشارك مشاركة بناءة في دورته الثانية، المقرر عقدها في تشرين الثاني/نوفمبر، من أجل التفاوض على معاهدة ملزمة قانونا تفي بتنفيذ قرار عام 1995 بشأن الشرق الأوسط.

خامسا، تشدد الجزائر على الحاجة الملحة إلى إبرام صك ملزم قانونا وغير قابل للإلغاء بشأن ضمانات الأمن السلبية لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

سادسا، تشدد الجزائر على الضرورة الملحة للتفاوض على معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها لحظر إنتاج المواد الانشطارية، وفقا لولاية وثيقة مؤتمر نزع السلاح CD/1299، وإبرام هذه المعاهدة.

وأخيرا، يؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها ممثلو إندونيسيا، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، ونيجيريا، باسم مجموعة الدول الأفريقية، والعراق، باسم مجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/77/PV.11).

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): تظل المملكة المتحدة ملتزمة بتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية، مع توفير الأمن غير المنقوص للجميع. ونعتقد أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال تؤدي دورا محوريا في تحقيق تلك الرؤية وتعزيز الاستقرار والسلام والأمن على المدى الطويل. فقد وسعت نطاق فوائد الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ووفرت إطارا لنزع السلاح إلى حد كبير، وقللت إلى أدنى حد من انتشار الأسلحة النووية. وتعتز المملكة المتحدة بإسهامها في تخفيض المخزون العالمي من الأسلحة النووية. فمنذ نهاية الحرب الباردة، خفضت المملكة المتحدة مخزونها إلى النصف تقريبا، ونحن الدولة

الوحيدة الحائزة للأسلحة النووية التي خفضت قدرتنا الرادعة إلى نظام إيصال واحد. غير أنه لا يمكننا أن نتجاهل التدهور الخطير في البيئة الأمنية الدولية والتحديات التي تواجه نزع السلاح.

إن حرب روسيا غير المبررة وغير القانونية في أوكرانيا وخطابها النووي غير المسؤول للغاية ألقيا بظلال قاتمة على مفاوضات نزع السلاح الدولية. إننا نواجه تحديا متزايدا من الدول الرئيسية المسلحة نوويا الراغبة في الاستخفاف بمعايير السلوك الدولية. ويساورنا قلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأعربت المملكة المتحدة عن خيبة أملها العميقة لأن روسيا وحدها منعت اعتماد وثيقة ختامية بتوافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي عقد في آب/أغسطس، من أجل تجنب الاعتراف بالعواقب الوخيمة لحرب الرئيس بوتين في أوكرانيا. ومع ذلك هناك أسباب للتفاؤل. فحقيقة أن كل بلد، باستثناء بلد واحد، مستعد للانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع الوثيقة الختامية تعبير عن تصميم الدول الأطراف على تعزيز معاهدة عدم الانتشار وتعزيزها. ونرحب بقرار إنشاء فريق عامل معني بتعزيز عملية استعراض المعاهدة. وتوفر المناقشات الهامة التي جرت في المؤتمر الاستعراضي أساسا إيجابيا لإحراز تقدم في الدورة المقبلة، وسنواصل العمل مع جميع الشركاء بروح بناءة لتعزيز معاهدة عدم الانتشار.

وعلى تلك الخلفية الأمنية الصعبة، تعتبر المملكة المتحدة أن الحد من المخاطر الاستراتيجية هو إحدى مسؤولياتنا الرئيسية. والحد من المخاطر ليس بديلا عن التقدم في نزع السلاح، ولكنه يتسق مع جهودنا لتعزيز الثقة والأمن اللازمين لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وقد أصدرت المملكة المتحدة، إلى جانب فرنسا والولايات المتحدة، ورقة عمل للمؤتمر الاستعراضي بشأن المبادئ والممارسات المسؤولة للدول الحائزة للأسلحة النووية، تحدد الطرق التي تعمل بها حكوماتنا لتنفيذ البيان المتعلق بمنع الحرب النووية وتجنب سباقات التسلح الذي نشره قادة الدول الحائزة للأسلحة النووية في كانون الثاني/يناير.

وتقود المملكة المتحدة عملا جادا بشأن الشفافية والتحقق وعدم العودة إلى الوراء، وهي المبادئ الثلاثة التي يقوم عليها عملنا الجماعي بشأن نزع السلاح. وتضطلع المملكة المتحدة بدور رائد في التحقق من نزع السلاح النووي من خلال برنامجنا الوطني وعملنا في الشراكة الرباعية للتحقق النووي، وكذلك من خلال المبادرات الدولية مثل الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي. وشاركنا أيضاً مع النرويج في تأليف ورقة بشأن مبدأ اللارجعة، وستبدأ المملكة المتحدة قريباً بحثاً جديداً بالشراكة مع دول أخرى بشأن كيفية تطبيق مبدأ اللارجعة لدعم نزع السلاح. وتواصل المملكة المتحدة مناصرة الشفافية بغية تحسين الوثوق وبناء الثقة وتوفير المساءلة عن تنفيذ التزاماتنا بموجب معاهدة عدم الانتشار.

وبالإضافة إلى ذلك، نواصل دعم الجهود الرامية إلى تعزيز الإطار المتعدد الأطراف لنزع السلاح النووي. وتضطلع المملكة المتحدة بدور مركزي في التفاوض بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وما زلنا نناضل بصوت عالٍ من أجل دخولها حيز النفاذ ونقدم دعماً تقنياً ومالياً وسياسياً واسع النطاق. وتواصل المملكة المتحدة أيضاً الضغط من أجل بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح. وتؤيد المملكة المتحدة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية حيثما تستطيع دول منطقة معينة الاتفاق على هذه الترتيبات. وقد وقعنا وصدقنا على بروتوكولات المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وجنوب المحيط الهادئ، وأفريقيا، وآسيا الوسطى، ونحن على استعداد لأن نفعل الشيء نفسه في جنوب شرقي آسيا. ونؤكد من جديد ضماناتنا الأمنية السلبية القائمة. وفي مواجهة حالة أمنية دولية خطيرة، من المهم أكثر من أي وقت مضى أن نعزز معاهدة عدم الانتشار بوصفها دعامة أساسية للأمن الدولي. وما زلنا مصممين على البناء على الروح البناءة التي أبدتها الوفود في المؤتمر الاستعراضي لتعزيز معاهدة عدم الانتشار، وتنشيط جهودنا لإحراز تقدم عبر جميع الركائز الثلاث، وتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم أكثر أمناً واستقراراً من دون أسلحة نووية.

السيد مالوفره (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد سلوفينيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/77/PV.11). وندلي بالملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

تجري مناقشة اليوم المواضيعية بشأن الأسلحة النووية في بيئة جيوسياسية معقدة تقشعر لها الأبدان. فهناك حرب مكتملة الأركان تشن في أوروبا. فقد قامت دولة مسلحة نووياً بغزو دولة غير مسلحة نووياً في انتهاك للضمانات الأمنية الممنوحة سابقاً. وتدين سلوفينيا مرة أخرى بأشد العبارات شن روسيا حرباً دون استفزاز ولا مبرر على أوكرانيا. إن التهديد الروسي باستخدام الأسلحة النووية خطير وغير مسؤول وغير مقبول. وهو يتعارض مع الالتزامات الواردة في الإعلان الذي قطعته الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية في إعلانها الصادر في كانون الثاني/يناير. وندعو روسيا إلى الامتناع عن توجيه أي تهديدات بالأسلحة النووية وإلى إلغاء حالة التأهب لمركز قواتها النووية. وعلاوة على ذلك، نود أن نذكّر بأن أي هجوم مسلّح على المرافق النووية المكرسة للأغراض السلمية والتهديد بها يشكل انتهاكاً واضحاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك معايير السلامة النووية وتوجيهات الأمن النووي للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وكما ذكرت سلوفينيا بالفعل خلال المناقشة العامة (انظر A/C.1/77/PV.8)، نأسف لعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية للمؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي عقد في آب/أغسطس الماضي. وتؤكد سلوفينيا من جديد دعمها الكامل لمعاهدة عدم الانتشار وركائزها الثلاثة التي يعزز بعضها بعضاً: نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ونشدد على أن معاهدة عدم الانتشار تشكل حجر الزاوية في الجهود الدولية المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وينبغي أن يظلّ هدف إيجاد عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية، على النحو المتوخى في المادة السادسة من المعاهدة، هدفاً نهائياً، بما في ذلك من خلال التنفيذ الكامل لخطة عمل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام 2010.

ويشعر بلدي بالقلق إزاء عمليات إطلاق القذائف التسيارية الأخيرة التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ أيلول/سبتمبر 2021. ونشارك الآخرين في إدانة الأنشطة المتجددة في عدة مواقع نووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واعتزامها الإعداد لإجراء تجربة نووية أخرى. لا تفضي تلك الأعمال إلى السلام والاستقرار في المنطقة. ولا يمكن تحقيق السلام والأمن في المنطقة إلا بالسعي إلى تحقيق هدف إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

وهذا العام، انضمت سلوفينيا إلى مجموعة مبادرة استكهولم بشأن نزع السلاح النووي. وبوصفنا دولة تؤيد مبادرة استكهولم، فإننا نشدد على أهمية اتخاذ إجراءات للحد من المخاطر النووية. ونضم صوتنا إلى أصوات الآخرين في دعوة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى زيادة الشفافية بشأن ترساناتها النووية إلى أقصى حد، واتخاذ تدابير عملية لزيادة تخفيض ترساناتها، والتحلي بالانضباط النووي على أعلى مستوى سياسي. ومن هذا المنطلق، نرحب بتمديد معاهدة ستارت الجديدة لمدة خمس سنوات إضافية. ونرحب أيضاً بالتقدم المطّرد في التصديقات على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ونلتزم بمواصلة تعزيز الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودخولها حيز النفاذ.

السيد الطائي (العراق) (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة في اللجنة الأولى، فإني أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. وأتمنى لكم كل التوفيق.

(تكلم بالعربية)

في البداية، يود وفد بلدي الإعراب عن تأييده للبيان الذي ألقاه مندوب إندونيسيا باسم مجموعة بلدان حركة عدم الانحياز وبيان المجموعة العربية (انظر A/C.1/77/PV.11).

يؤمن العراق بأن تعزيز عالمية الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بنزع السلاح، ولا سيما تلك المعنية بنزع أسلحة الدمار الشامل وفي

مقدمتها الأسلحة النووية، هي الضمانة الوحيدة بعدم استخدام أو التهديد باستخدام تلك الأسلحة، نظراً لطبيعتها التدميرية على الإنسان والبيئة على حد سواء. وفي هذا السياق، يشدد العراق على ضرورة إبقاء موضوع نزع السلاح النووي على رأس أولويات المجتمع الدولي ولحين تحقيق الغاية النهائية المتمثلة بالقضاء التام والكامل على الأسلحة النووية.

على الرغم من مرور نصف قرن على إبرام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إلا أنها ما زالت تشهد تنفيذاً غير متوازن وتعاني قصوراً واضحاً بشأن عدم قيام الدول النووية بترجمة التزاماتها في مجال نزع السلاح النووي إلى واقع عملي، مقابل سعيها المتواصل إلى تطوير واستحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية، والحفاظ على دور هذه الأسلحة في عقائدها الأمنية والعسكرية. وفي هذا السياق، يُعرب العراق عن خيبة أمله من فشل مؤتمري استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي لعامي 2015 و 2020 على التوالي، مشدداً على ضرورة التحلي بالإرادة السياسية والمرونة اللازمة لتجاوز التحديات والعقبات التي واجهتها المؤتمرات السابقة، ومعرباً في الوقت ذاته عن ترحيبه بالاتفاق على تشكيل فريق عامل لتسهيل أعمال المؤتمر الاستعراضي الحادي عشر القادم ذي الصلة.

يجدد العراق تحذيره من مغبّة استمرار المماطلة في عدم تنفيذ القرار بشأن الشرق الأوسط لعام 1995 الوارد في مرفق الوثيقة NPT/CONF.1995/32 (الجزء الأول)، وبما سيؤثر سلباً على مصداقية المعاهدة وتحقيق عالميتها. وفي هذا السياق، يدعو العراق المجتمع الدولي بشكل عام والدول الثلاث الراعية لهذا القرار بشكل خاص إلى أهمية الإسراع بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وفقاً للفقرة 14 من القرار 687 (1991)، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، والوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2010، ودعم الجهود الرامية لإنشاء هذه المنطقة، مرحباً بالنجاح والمخرجات التي تحققت خلال الدورتين الأولى والثانية من المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. كما يحث العراق جميع الأطراف المعنية لمواصلة دعمها لإنجاح الدورة الثالثة المزمع عقدها في شهر تشرين الثاني/أكتوبر المقبل، مؤكداً موقفه الداعي إلى ضرورة أن تشكل تلك الجهود والنتائج مساراً متوازياً لدعم الجهود الدولية والأممية الرامية لإنشاء تلك المنطقة. كما يرى العراق أنه لا يمكن بأي حالٍ من الأحوال تنفيذ القرار بشأن الشرق الأوسط لعام 1995 دون انضمام الكيان الإسرائيلي إلى معاهدة عدم الانتشار النووي كطرف غير نووي من أجل نزع أسلحته النووية، وإخضاع جميع منشآته النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

يمثل الإرهاب النووي أحد أكبر وأخطر التهديدات التي تواجه الأمن الدولي، وتعد تدابير الأمن النووي المشددة هي الوسائل الضرورية للحيلولة دون وصول المواد النووية إلى أيدي الإرهابيين وغيرهم من جهات أخرى غير مرخص لها بذلك. إذ إن هناك مجموعات إرهابية لديها النية والقدرة على التسبب في دمار نووي هائل إذا توافرت التقنية من موارد السوق السوداء.

أخيراً، تتزايد أهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يوماً بعد يوم، لا سيما في الوقت الحاضر، حيث تشهد البيئة الأمنية الدولية تنامي التوترات الإقليمية والدولية، الأمر الذي يؤكد الحاجة الملحة والعاجلة للإسراع بدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووي حيز النفاذ. ومن هنا، يجدد العراق دعوته إلى ضرورة مُصادقة الدول المُتبقية على هذه المعاهدة، ولاسيمّا الدول الثمانية الواردة في الملحق الثاني من المُعاهدة، دخول المعاهدة حيز النفاذ وبما يُسهم في القضاء على المخاطر والتهديدات الناجمة عن تلك التجارب، من أجل الوصول إلى عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية، وتأمين عالم ينعم بالسلم والازدهار لأجيالنا القادمة.

السيد غوناراتنا (سري لانكا) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.11).

وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية:

كما قال أحدهم ذات مرة، فإن عالمنا عالم من العمالقة النوويين والأطفال الأخلاقيين. نحن نعرف عن الحرب أكثر مما نعرف عن

السلام، وعن القتل أكثر مما نعرف عن الحياة. لقد أدركنا سر الذرة ورفضنا الموعظة على الجبل. وتلك من مآسي عصرنا.

لقد مللنا من كثرة ما قيل في هذه اللجنة وفي أماكن أخرى عن أن الأسلحة النووية تشكل أكثر الأسلحة التي اخترعت على الإطلاق تدميراً وعشوائية ولاإنسانية. والواقع أن قدرتها التدميرية كانت واضحة جداً بعد إلقاء قنبلتي هيروشيما وناغازاكي لدرجة أن أول قرار للأمم المتحدة، اتخذ في 24 كانون الثاني/يناير 1946 (القرار 1 (د-1))، كان بشأن إنشاء لجنة لمعالجة المشاكل التي أثارها اكتشاف الطاقة الذرية. ولئن كنا قد قطعنا شوطاً طويلاً منذ ذلك الحين، فمع اكتساب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية صبغة شبه عالمية، وإحراز تقدم كبير بشأن عدم الانتشار ونظم التحقق منه، فإن ركيزة نزع السلاح في معاهدة عدم الانتشار لا تزال راكدة، مما يشكل تهديداً مستمراً للبشرية ولوجودها بحد ذاته.

وما برح موقف سري لانكا المبدئي بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي قوياً وثابتاً. لذلك فمما يخيب الأمل أن مؤتمرين استعراضيين متتاليين لمعاهدة عدم الانتشار قد فشلا في التوصل إلى نتيجة توافقية، مما زاد من حدة التوترات في البيئة الأمنية الدولية الراهنة. وما زلنا نشدد على ضرورة امتثال الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزاماتها القانونية وإزالة الأسلحة النووية تماماً في عملية شفافة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها دولياً.

وإن أي محاولة لتحديث وتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية، بما في ذلك وسائل إيصال جديدة، تتعارض مع المبادئ الأساسية لركيزة نزع السلاح في معاهدة عدم الانتشار التي لوحظ أن الدول الحائزة للأسلحة النووية، وللأسف، قد خرقتها، مما يعرض وجودنا الجماعي للخطر. ونشدد على أن عدم الانتشار يستمد شرعيته من نزع السلاح وأن عدم وجوده يقوض مصداقية نظام عدم الانتشار الحالي.

وتواصل سري لانكا أيضاً التشديد على أهمية وضع صك عالمي غير مشروط وغير تمييزي وملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ريثما تتحقق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، بات من دواعي القلق أن نسمع تهديدات نووية تطلق، ضمناً أو صراحة، ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وأتذكر ما قالته أروناتي روي في كتابها "كلفة الحياة":

"إن الاعتقاد بأن الأسلحة النووية لا تكون قاتلة إلا إذا تم استخدامها هو حماقة كبيرة. فحقيقة وجودها من أصله، حضورها في حياتنا، ستعيث فساداً أكثر مما يمكننا أن نبدأ في فهمه. فالأسلحة النووية تسود تفكيرنا، وتتحكم في سلوكنا، وتدير مجتمعاتنا، وتملي علينا أحلامنا. إنها تنغرس مثل خطافات تعليق اللحم في أعماق أدمغتنا. وهي التي تزودنا بالجنون. إنها المستعمر بصورته المطلقة".

لذلك فإن القضاء على الأسلحة النووية شرط لا غنى عنه.

وترحب سري لانكا بجميع المحاولات الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، مما يعزز قضية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي ويعزز أمننا الجماعي. وفي ذلك الصدد، تنضم سري لانكا أيضاً إلى الآخرين في الترحيب بعقد الدورة الأولى للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط برئاسة الأردن، والدورة الثانية برئاسة الكويت. ونرحب بإحراز مزيد من التقدم المتوقع في الدورة الثالثة للمؤتمر، المقرر عقدها في تشرين الثاني/نوفمبر.

وتؤمن سري لانكا أيضاً إيماناً راسخاً بأن سياسات عدم الانتشار ينبغي ألا تمنع بأي حال من الأحوال حق الدول في الحصول على الطاقة النووية أو إنتاجها أو استيرادها أو تصديرها أو استخدامها للأغراض السلمية. إنه حق غير قابل للتصرف لكل دولة في أن تجري بحوثاً على الطاقة النووية وتطوّرها وتنتجها وتستخدمها تمشياً مع أولوياتها في مجال الطاقة. وبالنظر إلى التحديات الراهنة التي تواجهها الدول في الحصول على الطاقة الرخيصة، يتحتم إتاحة الوصول إلى دورة الوقود النووي الكاملة، تمشياً مع الضمانات الدولية ذات الصلة.

بدأت مشاركة سري لانكا في العلوم النووية والطاقة الذرية في عام 1957، عندما أصبحت عضواً في الوكالة الدولية للطاقة الذرية

وأنشأت هيئة الطاقة الذرية في عام 1969. وبموجب قانون الطاقة الذرية في سري لانكا، تنفذ جميع الأنشطة النووية للأغراض السلمية حصراً وامتثالاً للالتزامات الدولية ذات الصلة. ونحن نقدّر تعاوننا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك التعاون القائم من خلال اتفاق الضمانات. ونشدد على أنه بينما تقع المسؤولية الرئيسية عن الأمن النووي على عاتق فرادى الدول، ينبغي اتباع المعايير والمبادئ التوجيهية المتعددة الأطراف بدقة في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية وينبغي ألا تكون تعسفية وتقييدية.

وأخيراً، نكرر التأكيد على الحاجة إلى مشاركة متعددة الأطراف موجهة نحو تحقيق النتائج تسعى إلى تحقيق هدف القضاء التام على الأسلحة النووية، وتزيل التهديد المستمر الذي لا يزال يخيم على وجود البشرية، لأن حماية كوكبنا والحفاظ على الجنس البشري مسؤولية كل إنسان عاقل.

السيدة هيل (أستراليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن تهديدات الرئيس بوتين النووية تؤكد الخطر الذي تشكله الأسلحة النووية علينا جميعاً والحاجة الملحّة إلى إحراز تقدم في نزع السلاح النووي.

وما فتئت أستراليا تسعى إلى تحقيق هدف إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وسنضاعف جهودنا لتحقيق تلك الغاية ونحو تعزيز نظام عدم الانتشار.

لا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تحقق فوائد أمنية ملموسة لنا جميعاً، ولا يمكن أن تردعنا الأعمال الصادرة بسوء نية عن دولة واحدة. إننا الآن ندخل دورة جديدة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار ونحتاج إلى استخدام ذلك الوقت بفعالية للنهوض بمجالات التقارب الرئيسية من مؤتمر هذا العام.

وهناك، على سبيل المثال، اعتراف متزايد بالحاجة إلى اتخاذ تدابير عملية في مجال الحد من المخاطر النووية. وعلى الرغم من أن مبادرات الحد من المخاطر ليست بديلاً عن نزع السلاح، فإنها يمكن أن تُسهم إسهاماً حقيقياً في أمننا ومن ثم تساعد في تهيئة الظروف المؤاتية لإحراز تقدم في مجال نزع السلاح. وستشترك أستراليا، إلى جانب الفلبين، في رئاسة حلقة عمل المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن الحد من المخاطر النووية التي ستعقد في أوائل العام المقبل في أستراليا. ونأمل أن يتسنى إدخال نواتج حلقة العمل تلك في الدورة الاستعراضية الجديدة لمعاهدة عدم الانتشار.

وتظل الشفافية فيما يتعلق بالأسلحة النووية هدفاً أساسياً لأستراليا كخطوة هامة نحو نزع السلاح. وستواصل أستراليا، إلى جانب شركائنا في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، العمل مع الدول الأطراف بشأن تقديم تقارير أكثر شفافية طوال دورة الاستعراض.

رحبت أستراليا بقرار المؤتمر الاستعراضي تأييد اقتراح مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح بشأن إنشاء فريق عامل للتركيز على تعزيز عملية الاستعراض. وسنشارك مشاركة كاملة عندما يجتمع الفريق العامل في العام القادم ونشجع الآخرين على أن يحذوا حذونا.

وتدرك أستراليا أنه لا توجد طرق مختصرة لنزع السلاح النووي. وفي ذلك السياق، نحن ملتزمون بمواصلة العمل مع المجتمع الدولي لتحديد تدابير عملية تقربنا من هدفنا النهائي المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية، والدعوة إلى ذلك وتنفيذها.

وترى أستراليا أن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ هي خطوة حيوية على طريق نزع السلاح النووي. ونجدد دعوتنا إلى جميع الدول المتبقية المدرجة في المرفق 2 إلى التصديق عليها دون تأخير ونشجع الدول على المشاركة في تقديم مشروع قرار معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لهذا العام (A/C.1/77/L.52). وتؤيد أستراليا، بوصفها بلداً عانى من عواقب التجارب النووية، إيلاء اهتمام أكبر لمسائل الإرث النووي في منطقتنا وخارجها، بما في ذلك منتدى جزر المحيط الهادئ.

وتحث أستراليا أيضاً جميع الدول المشاركة في مؤتمر نزع السلاح على الموافقة على بدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في أقرب فرصة. ومن الخطوات الفورية التي يمكن اتخاذها الإعلان المباشر عن وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة والإبقاء

عليه. ذلك إسهام حيوي يمكن تقديمه للجهود العالمية لنزع السلاح من جانب واحد.

وثمة خطوة ضرورية أخرى على الطريق المؤدي إلى عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية تتمثل في تطوير الأدوات والعمليات اللازمة لإعطاء جميع الدول الثقة في إمكانية التحقق من نزع السلاح النووي على نحو موثوق به. وتحقيقاً لتلك الغاية، يسر أستراليا أن تسهم في عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي، وتتطلع إلى استضافة مؤتمر الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي لهذا العام، الذي سيعقد في سيدني في كانون الأول/ديسمبر.

تدين أستراليا بشدة استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تحديث برامجها النووية وتلك للقذائف التسيارية غير الشرعية والمزعزعة للاستقرار. ونحثها على عدم استئناف التجارب النووية والامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء فشل إيران في حل المسائل المعلقة المتعلقة بضمانات معاهدة عدم الانتشار بطريقة كاملة وذات مصداقية تقنية. ونشدد على دعم أستراليا القوي للعمل المهني الذي يقوم به المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وموظفوها في سعيهم إلى تنفيذ ضمانات معاهدة عدم الانتشار في إيران.

إن البيئة الأمنية التي نجد أنفسنا فيها الآن تتطلب منا إحراز تقدم بشأن جميع تلك المسائل. ولدى قيامنا بذلك، يجب أن نعترف بقيمة إدراج وجهات نظر متنوعة والعمل بشكل تعاوني لسد الفجوات. ويمكن للهيئة أن تعول على أستراليا للاضطلاع بدور بناء في ذلك المسعى.

السيد ميراندا دي لا بينيا (إسبانيا) (*تكلم بالإسبانية*): تؤيد إسبانيا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/77/PV.11) وتود أن تضيف التعليقات التالية بصفتنا الوطنية.

يواجه نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي واحدة من أكبر الأزمات في العقود الأخيرة. ونشعر بالقلق إزاء الخطاب النووي غير المسؤول وغير المبرر الذي يستخدمه الاتحاد الروسي في سياق عدوانه على أوكرانيا وندينه. يشكل ذلك الخطاب خطوة كبيرة إلى الوراء ويشكل تهديداً ملموساً للسلام والأمن الدوليين، ويجب على المجتمع الدولي أن يقدم رداً لا لبس فيه.

ونأسف أيضاً لعرقلة روسيا للوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة المعقود آنفاً، التي توضح هشاشة هيكل عدم الانتشار ونزع السلاح. تلك الوثيقة الختامية، التي قبلتها بقية الوفود الحاضرة، أوضحت بجلاء أن المجتمع الدولي كله تقريباً يرغب في تعزيز معاهدة عدم الانتشار من منظورات سياسية مختلفة.

وخلال دورة الاستعراض المقبلة، ستظل إسبانيا ملتزمة بتعزيز معاهدة عدم الانتشار التي تشكل حجر الزاوية في النظام الدولي لعدم الانتشار والأساس الذي يمكننا على أساسه تعزيز نزع السلاح النووي وإسهام التكنولوجيات النووية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ونؤكد من جديد أهمية الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار فضلاً عن الحاجة إلى إحراز تقدم في جميع هذه الركائز الثلاث بطريقة متوازنة. وسنعمل على ضمان التوصل إلى توافق الآراء اللازم في المؤتمر الاستعراضي لعام 2026. وتحقيقاً لتلك الغاية، يجب أن نخطو خطوات ثابتة نحو نزع السلاح النووي، دون مراوغة. ويجب على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تمتثل لالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة، وأن تتجنب شبح الحرب النووية من خلال ضمانات الأمن السلبية الملموسة والشفافية وجهود الحد من المخاطر.

إن إسهامات مجموعات من الدول مثل مبادرة استكهولم، وهي مجموعة تشكل إسبانيا جزءاً منها، قيمة جداً للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن اتخاذ تدابير ملموسة وتدريجية نحو نزع السلاح. وترى إسبانيا أن التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح مسألة ذات أولوية، وندعو إلى وقف اختياري لإنتاج هذه المواد إلى أن نحقق ذلك الهدف.

ودخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ أمر حيوي أيضاً. ونحث جميع الدول المدرجة في المرفق 2 التي لم تصدق

بعد على المعاهدة على أن تفعل ذلك. وفي غضون ذلك، نشدد على أن الوقف الاختياري الحالي ينبغي أن يظل قائماً.

وتعرب إسبانيا عن قلقها البالغ إزاء أزمات الانتشار التي لم تحل بعد. ولا يزال دعمنا الحاسم لخطة العمل الشاملة المشتركة إحدى أولويات وفد بلدي. وفي ذلك السياق، نقدر تقديراً عالياً العمل الذي قام به الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، ونحث إيران على الامتثال لالتزاماتها والعمل بشكل تعاوني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وعلاوة على ذلك، يتحتم على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تمتثل لجميع قرارات مجلس الأمن. ويجب عليها أن توقف مرة واحدة وإلى الأبد تجاربها على الأسلحة النووية والقذائف وأن تتحرك نحو نزع السلاح النووي بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

وتؤيد إسبانيا بقوة أي تدابير تسهم في عدم الانتشار النووي وجميع تلك التدابير. لذلك نرحب بالخطوات المتخذة نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ونؤيد أيضاً الدور المركزي الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية لضمان عدم الانتشار من خلال نظام ضماناتها. وفي ذلك السياق، تدعو إسبانيا إلى إضفاء الطابع العالمي على اتفاقات الضمانات إلى جانب البروتوكول الإضافي بوصفهما معيارين دوليين للتحقق والشفافية.

وتناشد إسبانيا أيضاً الدول التي لديها برامج نووية مدنية ناشئة أن تلغي دون تأخير بروتوكولات الكميات الصغيرة الخاصة بها وأن تعتمد البروتوكول الإضافي. إن دور الوكالة حيوي أيضاً لتوسيع نطاق فوائد التكنولوجيا النووية السلمية لتشمل جميع البلدان التي ترغب في التمتع بها. وتعد مساهمة هذه التكنولوجيات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة أمراً أساسياً، ويمكن للوكالة، بدعم تقني ومالي من دولها الأعضاء، أن تيسر استخدامها بشكل آمن ومضمون.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون التشديد على أهمية الامتثال لقرار مجلس الأمن 1540 (2004). وستواصل إسبانيا مناصرتها النشطة للمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي والمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار. وستواصل أيضاً تعزيز نظم مراقبة الصادرات التي تتسم بأهمية حاسمة لمنع الانتشار.

السيد والش (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد أيرلندا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/77/PV.11) وتدلي بالملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

تجتمع اللجنة الأولى في وقت يتسم بتحديات لم يسبق لها مثيل. لقد شهدنا تهديدات نووية متكررة من قبل الاتحاد الروسي في سياق الحرب في أوكرانيا. وتدين أيرلندا تهديدات روسيا النووية وجميع التهديدات النووية، سواء كانت صريحة أو ضمنية، بغض النظر عن الظروف. إن الأعمال المتهورة للقوات العسكرية الروسية في أوكرانيا مدعاة للقلق. وتذكر أيرلندا بأنه يجب احترام الركائز السبعة التي لا غنى عنها للسلامة والأمن النوويين، بما في ذلك في النزاعات المسلحة. ويجب على روسيا الانسحاب فوراً من محطة زابوريجيا للطاقة النووية ووقف جميع الإجراءات ضدها. وتؤكد أيرلندا من جديد دعمها الكامل لجهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتصدي لتلك المخاطر المتعلقة بالأمان والأمن النوويين.

لقد فشل المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في الاتفاق على نتيجة لمجرد قرار روسيا عرقلة توافق الآراء. وكان ذلك مؤسفاً للغاية وفرصة ضائعة للاستجابة الجماعية للتحديات المتزايدة التي نواجهها. وما من شك في أن جميع الالتزامات والتعهدات بموجب معاهدة عدم الانتشار لا تزال صالحة ويجب الوفاء بها. وتستعد أيرلندا بالفعل لدورة الاستعراض المقبلة، حيث سنواصل إعطاء الأولوية للتقدم المحرز في نزع السلاح والمساءلة والعواقب الإنسانية والمنظورات الجنسانية.

وترحب أيرلندا ترحيباً حاراً بالاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية واعتماد إعلان فيينا الشامل وخطة عمل قوية للتنفيذ الكامل لأحكام المعاهدة. إن معاهدة حظر الأسلحة النووية متوافقة تماماً مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومكملة لها، وهي تدبير قانوني فعال يسهم في تنفيذ المادة السادسة.

ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هي أيضاً جزء لا يتجزأ من هيكل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ونكرر نداءنا إلى كل دولة من الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق 2 للانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دون تأخير أو شروط. ونهيب بجميع الدول، إلى أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ، التمسك بالمعيار العالمي الذي أرسي ضد التجارب النووية والتقيد بكل وقف اختياري للتجارب.

وتكرر أيرلندا تأكيد الأهمية الحيوية للمناطق الخالية من الأسلحة النووية بالنسبة للسلام والأمن الإقليميين الدوليين. ولا تزال أيرلندا تؤيد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وهي جزء لا يتجزأ من صفقة عام 1995 لتمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى. وقد شجعتنا نتائج المؤتمرين اللذين أذنت بهما الأمم المتحدة، ما أعرب عن النية في السعي إلى إنشاء هذه المنطقة على أساس اتفاق بتوافق الآراء بين جميع دول المنطقة.

وتشيد أيرلندا بالدور الفريد للوكالة الذي لا غنى عنه. وترى أيرلندا أن اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي يشكلان معايير التحقق الحالية بموجب معاهدة عدم الانتشار. وفي ذلك الصدد، تدعو أيرلندا الدول التي تطور برامجها النووية المدنية إلى تعديل أو إلغاء بروتوكولها المتعلق بالكميات الصغيرة والتوقيع والتصديق على بروتوكول إضافي على سبيل الأولوية.

وتسلم أيرلندا أيضاً بإسهام نظم مراقبة الصادرات في عدم الانتشار، لأنها تؤدي دوراً هاماً في الحفاظ على عالم أكثر أماناً وأمناً.

وتؤيد أيرلندا بقوة، شأنها شأن شركائنا في الاتحاد الأوروبي، خطة العمل الشاملة المشتركة. والتنفيذ الكامل لذلك الاتفاق من جانب الجميع أمر حاسم لضمان عدم الانتشار وتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة. إن تنفيذ إيران لخطة العمل الشاملة المشتركة بالكامل، بما في ذلك التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الرصد والتحقق، إلى جانب حل قضايا الضمانات المعلقة، هو السبيل الوحيد لكي يثق المجتمع الدولي في الطابع السلمي الخالص لبرنامج إيران النووي.

وتعتبر أيرلندا المؤشرات على الأنشطة النووية وأنشطة القذائف المستمرة والمكثفة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مسألة تثير قلقاً بالغاً. وقد آن الأوان منذ زمن بعيد لكي تتخذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خطوات ملموسة نحو إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي بشكل كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه، ولتنهي برامجها الأخرى المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية.

ويجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تعود إلى الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار واتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن تُدخل بروتوكولاً إضافياً حيز النفاذ، إلى جانب التوقيع على معاهدة حظر التجارب النووية والمصادقة عليها.

وستواصل أيرلندا تعزيز الجهود الرامية إلى تعزيز تطبيق المنظورات الجنسانية في المحافل المتعددة الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، بما في ذلك عبر جميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار. وبالمثل، ستواصل أيرلندا تسليط الضوء على الأثر غير المتناسب للإشعاع المؤين على النساء والفتيات.

ختاماً، إن حجم التحديات العالمية التي نواجهها حالياً يجب أن يقابل بالتزام ثابت بالعمل متحدين للتصدي لها. يواجه العالم خطراً متزايداً بوقوع كارثة نووية. ويتحتم علينا أن نعترف بأن الأسلحة النووية لا توفر لنا الأمن ولا الأمان. وتبين لنا وفرة الأدلة العلمية والطبية أننا غير مجهزين تماماً للتعامل مع عواقب تفجير سلاح نووي، سواء عن طريق الصدفة أو سوء التقدير أو عن سابق تصميم. والضمان الوحيد للأمان من الأسلحة النووية هو القضاء التام عليها، وأيرلندا ملتزمة بتحقيق ذلك الهدف.

السيد شتيبانيك (تشيكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، وكذلك أعضاء المكتب الآخرين على توليكم رئاسة اللجنة

الأولى في هذه الدورة. وتؤيد الجمهورية التشيكية تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/77/PV.11). وندين مرة أخرى بأشد العبارات الممكنة العدوان الروسي على أوكرانيا، الذي يمثل انتهاكاً لا مبرر له لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، فضلاً عن انتهاكه الالتزامات السياسية التي ما فتئنا نبنيها معاً على مدى عقود عديدة لجعل العالم مكاناً أكثر أماناً. إن الخطاب النووي الروسي المستخدم منذ شباط/فبراير غير مسؤول ومؤسف. فهو لا يعمل إلا على زيادة التوترات الدولية الخطيرة التي تسببها روسيا.

وعلى الرغم من الظروف الخطيرة، تؤمن الجمهورية التشيكية إيماناً راسخاً بقوة تعددية الأطراف والتعاون الدولي. ونشدد على أهمية العودة إلى الاحترام الكامل لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتعزيز النظام الدولي القائم على القواعد، والبحث عن حلول متعددة الأطراف تمكننا من استعادة السلام واستئناف الحوار الفعال وتعزيز الشفافية وبناء الثقة على الصعيدين الدولي والإقليمي من أجل بقاء البشرية.

وتؤيد الجمهورية التشيكية بقوة اتباع نهج متوازن إزاء جميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فعلى مدى أكثر من خمسين سنة، أثبتت المعاهدة دورها الذي لا يمكن الاستعاضة عنه في الهيكل الدولي لعدم الانتشار النووي، ضمن مساعي نزع السلاح النووي وتطوير التطبيقات السلمية للطاقة النووية. وأبدت معظم الدول الأطراف في المعاهدة التي شاركت في مؤتمرها الاستعراضي المؤجل لعام 2020 المعقود في آب/أغسطس استعدادها للتوصل إلى نتيجة بتوافق الآراء. ومما يؤسف له أن بلداً واحداً فقط، هو الاتحاد الروسي، اختار عدم المشاركة. ومما لا شك فيه أن دافعها الرئيسي هو ضمان عدم وجود إشارة في الوثيقة النهائية إلى الوضع حول محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء. والآن بتنا نعرف السبب: شاهدوا وحسب سرداً زمنياً للوقائع على الإنترنت يصور كيف يتم سرقة واحدة من أكبر محطات الطاقة النووية في العالم.

وفي ذلك السياق، أود أن أشدد على أن الجمهورية التشيكية تؤيد تأييداً تاماً استقلال أوكرانيا ووحدتها وسيادتها داخل حدودها المعترف بها دولياً، فضلاً عن سيادتها الكاملة على جميع منشآتها النووية.

وتثبت تلك التطورات أهمية الدور المركزي لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي ينبغي زيادة تعزيزه. لذا ندعو جميع الدول الأطراف المتبقية في معاهدة عدم الانتشار التي لم تصدق بعدُ على الاتفاقات الشاملة للضمانات والبروتوكولات الإضافية، ولم تُدخلها حيز النفاذ، على أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير.

ونشير بقلق بالغ إلى عدم وجود تعاون جوهري من جانب إيران فيما يتعلق بدعم جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال العامين الماضيين لتوضيح المسائل المعلقة المتعلقة بصحة واكتمال إعلانات إيران المتعلقة بالضمانات. وعلاوة على ذلك، نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونشجع أيضاً تلك الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على أن تفعل ذلك، فهي بذلك تكمّل الهيكل الأمني الدولي وفقاً لمعاهدة عدم الانتشار. ونرى أن من المؤسف أن بدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية قد طال انتظاره، ونشجع المعنيين على احترام الوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة الأخرى.

إن التقدم المتسارع في تطوير عدة بلدان للقذائف ذات القدرة المزدوجة أمر يبعث على القلق الشديد. ويتعلق ذلك أولاً وقبل كل شيء، ولكن ليس على سبيل الحصر، بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. تتطلب كل من القدرات الكمية للقذائف وتحسيناتها النوعية جهوداً مكثفة من جانب ناشري الأسلحة لشراء المواد والتكنولوجيات المتطورة والمعرفة اللازمة لقدرات البحث والتطوير والإنتاج المحلية. لذلك يجب علينا أن نحدد جميع الثغرات التي تمكن من هذا الانتشار ونسدّها، فهو لا يتعارض مع مصالح عدم الانتشار فحسب بل يقع أساساً في إطار نظم جزاءات مجلس الأمن.

وفي ذلك الصدد، تقدر الجمهورية التشيكية تقديراً عالياً دور نظم مراقبة الصادرات ومؤتمر قمة الأمن النووي ومتابعته، فضلاً

عن المبادرات الأمنية الدولية الأخرى ذات الصلة. ونؤكد من جديد أنه لا يوجد دليل على أن تدابير مكافحة الانتشار القائمة ستحدّ من الوصول إلى الاستخدامات السلمية.

وفيما يتعلق بالتحديات الماثلة أمام الهيكل العالمي لعدم الانتشار النووي، نحن على اقتناع بأن تمديد معاهدة ستارت الجديدة العام الماضي يمكن أن يعيدنا إلى المسار الصحيح. وفي الوقت نفسه، علينا أن نعترف بالواقع الاستراتيجي الذي تغير تغيراً جذرياً، الأمر الذي يجب أن يتمثّل في أي اتفاقات لتحديد الأسلحة الاستراتيجية في المستقبل. ونتابع عن كثب التفاعل بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة ونميل إلى الاعتقاد بأن البلدين يبذلان قصارى جهدهما للتوصل إلى تفاهم يسمح بتوسيع نطاق المعاهدة ليشمل جميع الرؤوس الحربية النووية. وينبغي أن يشمل ذلك أيضاً البلدان التي توسعت ترساناتها النووية والصاروخية بشكل كبير. إن دور الصين بوصفها طرفاً معنياً يتسم بالمسؤولية دور حاسم في فعالية النظام العالمي لتحديد الأسلحة الاستراتيجية.

السيد راي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): تعلق الهند أهمية كبيرة على عمل اللجنة الأولى وتتطلع إلى حوار حقيقي يمكن أن يحقق التقارب والتقدم نحو الأهداف التي حددتها الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح.

ولدى الهند، بوصفها دولة مسؤولة حائزة للأسلحة النووية، سياسة للحفاظ على حد أدنى موثوق به من الردع يستند إلى موقف عدم المبادأة باستعمال الأسلحة النووية وعدم استعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وما زلنا ملتزمين التزاما راسخا بنزع السلاح النووي الشامل وغير التمييزي ويمكن التحقق منه. ونحن مقتنعون بأن ذلك الهدف يمكن تحقيقه بطريقة محددة زمنيا من خلال عملية تدريجية يدعمها التزام عالمي وإطار متعدد الأطراف عالمي وغير تمييزي متفق عليه.

لقد تم توضيح نهج الهند في ورقتي العمل المقدمتين إلى اللجنة الأولى في عام 2006 وإلى مؤتمر نزع السلاح في عام 2000. ولا تزال تلك الورقتان هامتين.

وإن لمؤتمر نزع السلاح – بوصفه المحفل العالمي الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح – الولاية والعضوية اللتين تمكنانه من بدء مفاوضات بشأن اتفاقية شاملة للأسلحة النووية. ودون المساس بالأولوية التي توليها الهند لنزع السلاح فإنها تؤيد الشروع فورا في مفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية وفقا للوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها التي لا تزال تعدُّ أنسب أساس لبدء المفاوضات.

كما أن مشروع القرار السنوي للهند بشأن اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية (A/C.1/77/L.57) المقدم إلى الجمعية العامة منذ عام 1982 يطلب إلى مؤتمر نزع السلاح أن يبدأ مفاوضات بشأن اتفاقية دولية تحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها تحت أي ظرف من الظروف. ونحن مقتنعون بأن من شأن هذه الاتفاقية العالمية المتعددة الأطراف والملزمة قانونا أن توفر الإرادة السياسية اللازمة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية للدخول في مفاوضات تفضي إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية.

كما يوجه مشروع قرارنا السنوي المقدم إلى الجمعية العامة بعنوان "تخفيض الخطر النووي" منذ عام 1988 الانتباه العالمي إلى وضع الأسلحة النووية في أقصى حالات الاستنفار ويدعو إلى اتخاذ خطوات للحد من خطر استعمال الأسلحة النووية بشكل غير مقصود أو عارض بوسائل منها إلغاء حالة الاستنفار والاستهداف باستعمالها. وتقدم الهند مشروعي القرارين هذين في هذه المجموعة وتسعى إلى الحصول على دعم الدول الأعضاء وتقديمهما بهدف اعتمادهما.

تود الهند أن تؤكد من جديد أن معاهدة حظر الأسلحة النووية التي تم التفاوض بشأنها خارج مؤتمر نزع السلاح لا تنشئ أي التزامات بالنسبة للهند لأنها تعتقد أن المعاهدة لا تشكل قانونا دوليا عرفيا ولا تسهم في وضع أي قانون من هذا القبيل. بيد أن الهند على استعداد للعمل مع جميع البلدان لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي.

وتؤيد الهند تماما التمسك بالأهداف العالمية لعدم الانتشار وتعزيزها. ومن المهم أن يمنع المجتمع الدولي الإرهابيين والأطراف

الفاعلة من غير الدول من الحصول على الأسلحة والمواد والتكنولوجيات النووية. ويجب على المجتمع الدولي أيضا أن يتعاون لعزل الدول التي تؤوي الإرهابيين وتقدم لهم الدعم على أراضيها.

والهند على استعداد للعمل مع الدول الأعضاء لتحقيق الهدف المشترك: إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استنفدنا قائمة المتكلمين.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم ممارسة لحق الرد.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يرفض الاتحاد الروسي كل ما سمعناه اليوم، أي الاتهامات التي لا أساس لها بحقنا. نود أن نقدم بعض التفسيرات فيما يتعلق ببعض التلميحات التي سمعناها من عدد من الوفود فيما يتعلق بالحالة المحيطة بمحطة زابوريجيا للطاقة النووية.

استنادا إلى الاستفتاء الذي أجري في جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين في مقاطعتي خيرسون وزابوريجيا انضمت هاتان المنطقتان إلى الاتحاد الروسي بوصفهما كيانين مكونين جديدين. وقد تم ذلك بناء على التعبير عن إرادة سكان المنطقتين وبما يتفق تماما مع ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على حق الشعوب في تقرير المصير. لقد تحدثنا عن ذلك في الأسبوع الماضي.

وتشمل الولاية القضائية الروسية الآن محطة الطاقة النووية في زابوريجيا وقد أُنشئت منظمة تتولى المسؤولية عن تشغيل المحطة. إن ذلك الواقع الجديد لا يحذف من جدول الأعمال مسألة قصف القوات المسلحة الأوكرانية لمحطة الطاقة المعنية. فمنذ منتصف تموز/يوليه شنت أوكرانيا هجمات غير مقبولة على الإطلاق على هذه المحطة لتوليد الكهرباء. ويشكل ذلك تهديدا حقيقيا للأمن وربما يؤدي إلى وقوع حادث يشمل مواد مشعة وقد تترتب عنه أخطر العواقب. ومن المستحيل استمرار القصف المدفعي المتهور لمحطة الطاقة النووية هذه من قبل القوات المسلحة الأوكرانية بدون الدعم العسكري والسياسي المقدم لأوكرانيا من قبل الدول الغربية. وذلك ما يمنح كييف شعورا بالإفلات من العقاب ويحفزها على اتخاذ إجراءات جديدة أكثر خطورة.

لم تبذل الولايات المتحدة وكبرى الدول الأوروبية أي جهد لردع نظام زيلينسكي على الرغم من تلاعبه بأرواح مواطنيه وأرواح الأوروبيين كافة. وفي الأول من أيلول/سبتمبر، بذلت روسيا قصارى جهدها لضمان تنفيذ مهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في محطة توليد الكهرباء على نحو فعال وآمن على الرغم من استفزازات كييف.

وعقب زيارة محطة زابوريجيا للطاقة النووية، اقترح المدير العام للوكالة مبادرة إنشاء منطقة للأمن النووي المادي والتشغيلي في محيطها ونؤيده في ذلك من حيث المبدأ. بيد أن هناك ضرورة للتوصل إلى اتفاق على المعايير التي ستطبق في هذه المنطقة. ومن المهم أيضا كفالة وقف الهجمات على المحطة تماما ما دامت المفاوضات جارية وبغض النظر عن نتائجها. ونرفض تماما نزع السلاح في هذه المحطة للطاقة النووية وفي المنطقة المحيطة بها، الأمر الذي من شأنه الانتقاص من أمانها وزيادة احتمالات ارتكاب أعمال إرهابية، فضلا عن تهيئة الظروف للهجوم المضاد من قبل الجيش الأوكراني. وهذا الموقع ذو أهمية كبيرة ولا يمكن تركه بدون حراسة حتى لدقيقة واحدة. ولذلك السبب، سيواصل الحرس الوطني الروسي حمايته له.

في 11 تشرين الأول/أكتوبر التقى فلاديمير بوتين، رئيس الاتحاد الروسي، بالمدير العام للوكالة، السيد غروسي في سانت بطرسبرغ، كما يعلم جميع الأعضاء جيدا. وركز ذلك الاجتماع على مسألة التعاون بين روسيا والوكالة، بما في ذلك فيما يتعلق بمحطة زابوريجيا للطاقة النووية. وسنواصل العمل مع الوكالة الدولية.

السيد تيرنر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤسفني أخذ الكلمة، ولكن يتطلب بيان روسيا اليوم الرد عليه لوضع الأمور في نصابها.

ما برح الاتحاد الروسي يلقي باللوم على الجميع – باستثنائه هو – على الفظائع التي تحدث كل يوم في أوكرانيا. لقد كانت روسيا هي التي قررت غزو أوكرانيا في 24 شباط/فبراير. كما أن روسيا هي التي

تسببت في أسوأ حالة من عدم الاستقرار في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. كما تسببت روسيا في خلق أزمة اقتصادية وغذائية أثرت على جميع أنحاء العالم.

لقد أكد تصويت الأسبوع الماضي في الجمعية العامة بما لا يدع مجالا للشك عزم المجتمع الدولي على مساءلة روسيا. وستواصل الولايات المتحدة دعمها الثابت للنظام الدولي القائم على القواعد وسنفعل ما في وسعنا لمساعدة أوكرانيا وجميع الدول التي تعاني نتيجة لسلوك روسيا.

وكما أوضحت الولايات المتحدة، فإن السعي إلى اتخاذ تدابير متابعة لمعاهدة ستارت الجديدة مع روسيا يتطلب شريكا راغبا ويعمل بحسن نية. والواقع أن عدوان بوتن الوحشي وغير المبرر على أوكرانيا يضع حسن نيته على المحك. ونظرا لغزو روسيا الشامل لأوكرانيا علقنا الحوار بشأن الاستقرار الاستراتيجي مع روسيا، حيث جرى آخر حوار معها في 10 كانون الثاني/يناير في جنيف. في ذلك اليوم في جنيف، أبلغ كبار المسؤولين الروس في وزارة الدفاع ومسؤولو وزارة الخارجية وفدنا بأن روسيا لن تغزو أوكرانيا. وقد كذب علينا أولئك المسؤولون في ذلك اليوم.

وبالتالي لا يمكن الحديث الآن عن متى سيكون من المناسب استئناف الحوار. ففي وقت سابق من هذا العام كان لدى روسيا خيار بين الحرب والدبلوماسية، ولكنها اختارت الحرب.

أود أيضا أن أرد على شواغل جنوب أفريقيا فيما يتعلق بعدم الشفافية والحاجة إلى زيادة الإبلاغ من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. وأصدرت الولايات المتحدة تفاصيل تتعلق بمخزوننا من الرؤوس الحربية النووية وعقدت حدثا جانبيا خلال دورة اللجنة الأولى للعام الماضي.

أخيرا، فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أود أن أؤكد أن بلده قد استهزأ بالنظام الدولي القائم على القواعد حيث منعت روسيا والصين أي جهد لمساءلة ذلك البلد. وندين إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الخطير والمتهور لقذيفة تسيارية بعيدة المدى حلقت فوق اليابان وهذا تهديد غير مقبول للشعب الياباني. ويشكل هذا الإجراء انتهاكا واضحا للقرارات المتعددة التي اتخذها مجلس الأمن بالإجماع. كما يبين التهديد الذي تشكله برامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية غير المشروعة لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية على جيرانها وعلى المنطقة. وإلى جانب المجتمع الدولي، ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتناع عن المزيد من الاستفزازات والدخول في حوار مستمر وموضوعي. ونحن مستعدون لإجراء الحوار.

وكما ذكر سابقا في هذه الدورة للجنة الأولى، فإن الدفع النووي البحري غير محظور بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأي تعاون متوخى في إطار الشراكة الأمنية الثلاثية المعززة بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة سيمتثل تماما لالتزامات هذه الدول بموجب المعاهدة. كما نحمل التزاماتنا بعدم الانتشار مأخذ الجد ونمتثل لها تماما ونرفض أي تلميح بعكس ذلك.

السيد ناميكاوا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أجد لزاما على أن أمارس حق الرد فيما يتعلق بالملاحظات التي أبداها وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن تصريف المياه من محطة فوكوشيما داييتشي للطاقة النووية المعالجة بواسطة النظام المتقدم لمعالجة السوائل. وفيما يتعلق بالمياه المعالجة بواسطة النظام المتقدم لمعالجة السوائل ما برحت اليابان تشارك في مناقشات تستند إلى أدلة علمية وبصورة شفافة في محافل مناسبة مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية كما تواصل اتخاذ تدابير للتقيد الصارم بالقانون الدولي ذي الصلة والممارسات الدولية.

على نحو أكثر تحديدا أجرت شركة طوكيو للطاقة الكهربائية تقييما للأثر الإشعاعي على البشر والبيئة البحرية وفقا للأساليب العلمية المعترف بها دوليا، وأثبت أنه عند تصريف المياه المعالجة بذلك النظام سيكون التأثير الإشعاعي ضئيلا جدا حتى بالمقارنة مع التعرض الطبيعي للإشعاع في اليابان.

وبالإضافة إلى ذلك تقوم الوكالة الدولية والخبراء الدوليون العاملون أطرافا ثالثة باستعراض جهودنا ولا يزال الاستعراض جاريا.

وستتخذ اليابان التدابير المناسبة قبل التصريف مع مراعاة ملاحظاتهم في ذلك الصدد. لقد شرحت اليابان هذه المسألة للمجتمع الدولي بصورة شفافة استنادا إلى أدلة علمية وهي على استعداد للقيام بذلك.

السيد بالوجي (إيران) (*تكلم بالإنكليزية*): لا بد لي من أخذ الكلمة لممارسة حق وفد بلدي في الرد وتوضيح موقفنا إزاء الادعاءات المتعلقة بما يسمى استخدام الطائرات الإيرانية المسيرة في أوكرانيا.

منذ بداية الأزمة في أوكرانيا، اتخذت جمهورية إيران الإسلامية موقفا واضحا وثابتا لا يتزعزع، مشددة على أنه يجب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تحترم احتراما تاما المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن القانون الدولي. وما برحت جمهورية إيران الإسلامية تؤيد السلام وإنهاء النزاع في أوكرانيا وتحث الأطراف على ممارسة ضبط النفس وتجنب تصعيد التوترات والمشاركة في عملية فعالة لمعالجة الأسباب الجذرية للحالة وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية. كما حثثنا الأطراف على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وإجراء مشاورات لحماية المدنيين والبنية التحتية الحيوية ومنع جعلهما أهدافا عسكرية أو عرضة للهجمات.

تؤيد جمهورية إيران الإسلامية الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة حاليا لإيجاد حل سلمي لهذا النزاع. وينبغي للأمم المتحدة أن تحافظ على الموضوعية والحياد لكي تضطلع بدور مسؤول وبناء في التسوية السياسية للنزاع في أوكرانيا.

ترفض جمهورية إيران الإسلامية رفضا قاطعا وتدين بشدة الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة من جانب وفود مثل وفد ألمانيا بشأن بيع طائرات مسيرة لاستخدامها في النزاع الأوكراني. إن تلك الادعاءات ليست سوى حملة دعائية تستخدمها دول معينة لتعزيز مخططاتها السياسية. وفي هذا الصدد، فإن جمهورية إيران الإسلامية على استعداد للمشاركة البناءة بحسن نية ووفقا لنهجها البناء إزاء الأزمة الأوكرانية في تعاون تقني ومشترك بين الخبراء لتوضيح الاتهامات الباطلة الموجهة إلى إيران. وستواصل جمهورية إيران الإسلامية مشاركتها البناءة للمساعدة في التوصل إلى حل سلمي لهذه الأزمة.

أخيرا وليس آخرا، تشدد إيران على أن برنامجها للقذائف يعدُّ قدرة محلية ودفاعية تحترم التزاماتنا الدولية. وينبغي التشديد أيضا على أن إيران تواصل احترام التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة واتفاق الضمانات الشاملة بينما يظل البروتوكول الإضافي صكا طوعيا.

السيد كيم إن تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): يأخذ وفد بلدي الكلمة لممارسة حقه في الرد على البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة. ويرفض وفد بلدي رفضا قاطعا ذلك البيان ما دامت الولايات المتحدة تواصل سعيها المستمر إلى تشويه طبيعة المسألة في شبه الجزيرة الكورية. بصراحة، لم نعترف ولن نقبل أبدا بقرارات الأمم المتحدة، لأنها تجسد تداعيات السياسة العدائية للولايات المتحدة تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي تسعى إلى نزع سلاحها وتسعى إلى الإطاحة بجمهوريتها ذات الكرامة.

إن الولايات المتحدة الآن بحاجة ماسة إلى نشر معلومات مضللة على الساحة الدولية لشيطنة حكومة جمهوريتنا بسفسطة سخيفة مفادها أن قدرتنا الدفاعية عن النفس تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الشاملين في المنطقة. إن الهدف النهائي للولايات المتحدة يتمثل في الإطاحة بحكومة بلدي يوما ما بالضغط علينا لنزع سلاحنا والتخلي عن حقنا في الدفاع عن النفس.

وتلجأ الولايات المتحدة الآن إلى الأعمال العدائية والتهديدات النووية والابتزاز لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي أعمال لم يسبق لها مثيل من حيث الحجم والنطاق والأسلوب. وقد حذرنا في عدد من المناسبات من أن التدريبات العسكرية المشتركة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية بمثابة تجسيد للعداء تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة.

لقد أجريت التدريبات العسكرية المشتركة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية دون انقطاع في الماضي حتى بعد تهيئة مناخ الانفراج وتحسن العلاقات في شبه الجزيرة الكورية. خلال في زيارته إلى كوريا

الجنوبية في أيار/مايو من هذا العام، ناقش رئيس الولايات المتحدة واتفق على تقديم قدرة ردع نووية موسعة لكوريا الجنوبية مع توسيع نطاق التدريبات العسكرية المشتركة. وهذا يثبت مدى تمسك الولايات المتحدة بالتدريبات العسكرية المشتركة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وبينما توجه الولايات المتحدة تهديدات عسكرية ضد بلدي، فإنها لا تزال تردد فكرة الحوار والمفاوضات ولكن ليس لدينا ما نقوله كما أننا لا نشعر بالحاجة إلى القيام بذلك. فليس هناك ما يسمى "تخلينا عن الأسلحة النووية أو نزع السلاح النووي أولا" ولن تكون هناك أي مفاوضات أو مساومة في عملية تفضي إلى ذلك. إن برنامجنا ممارسة للحق الأساسي في الدفاع عن النفس المنصوص عليه بوضوح في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الذي يعني أن تسلح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نفسها بوسائل الدفاع عن النفس لمواجهة العداء اللدود للولايات المتحدة الذي سبب لشعبنا ويلات وآلام لا توصف وظل باستمرار تهديدا نوويا سعيا لابتزازنا. وإذا كانت الإدارة الحالية للولايات المتحدة تسعى إلى معالجة مسألة شبه الجزيرة الكورية بالاعتماد على أسلوب الحساب النووي الذي عفا عليه الزمن فلن تكون النتيجة مختلفة عما كانت عليه في الماضي.

أخيرا، يجب على اليابان أن تصغي إلى المعارضة القوية من المجتمع الدولي واحتجاجاته، بما في ذلك البلدان المجاورة والبلدان الجزرية في المحيط الهادئ وأن توقف قرارها بتصريف المياه الملوثة نوويا في المحيطات الأمر الذي سيكون له أثر هائل وسلبي على حياة شعوب المنطقة وأمنها وسلامتها.

السيد كيم (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): من المؤسف أنه يتعين على وفد بلدي أن يمارس حق الرد ردا على البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. يرفض وفد بلدي ادعاءات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن المسائل النووية. عليه فإن أي محاولة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتبرير حيازتها واحتمال استخدامها للأسلحة النووية، بما في ذلك اعتمادها لقانون القوات النووية، لن يعترف بها المجتمع الدولي تحت أي ظرف من الظروف.

وأود أن أقدم تاريخا موجزا للمسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي دامت ثلاثة عقود حيث كانت هناك محاولة واضحة ومتعمدة لتشويه السبب والنتيجة.

لقد ظهرت المسائل النووية في أوائل تسعينيات القرن العشرين مباشرة بعد البيان المشترك بشأن نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية بين جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. بيد أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجنبت عمليات تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية وطالبت بتعليق التدريبات العسكرية المشتركة للتفتيش التي أجريناها. وعندما طلب منها الكشف عن الحقيقة هددت بالانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام 1993. وتم التوصل إلى اتفاق في عام 1994 تعهدت بموجبه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعدم تطوير الأسلحة النووية بإعادة معالجة البلوتونيوم مقابل تعويض مع تحسين علاقاتها مع العالم الخارجي، ولا سيما مع الولايات المتحدة.

ولكن لسوء الحظ تم خرق تلك الصفقة حيث نفذ البلد سرا أنشطة تخصيب اليورانيوم مما أدى إلى أزمة عام 2002 التي أعقبتها المحادثات السداسية. وفي هذه المرة أيضا تم التوصل إلى اتفاق هام بشق الأنفس في أيلول/سبتمبر 2005 مصحوبا بحزمة تعويضية كبيرة. ولكن في العام التالي أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أول تجربة نووية لها وأعيد التفاوض بشأنها مرة أخرى وتم التوصل إلى اتفاق في شباط/فبراير 2007 تلته تجربة نووية أخرى في عام 2009. وتم التوصل إلى اتفاق مؤقت آخر في عام 2022. ولكن بعد بضعة أيام فقط أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسيارية أخرى تحت ستار إطلاق قمر صناعي. واستمرت التجارب النووية وإطلاق القذائف التسيارية بعد ذلك.

لكننا لم نيأس من بذل جهودنا حتى أننا أوقفنا تدريباتنا العسكرية المشتركة لبضع سنوات، كما ذكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية

الديمقراطية بوضوح في المناقشة العامة (انظر A/C.1/77/PV.7) ولكننا لا نرى الآن سوى عمليات إطلاق غير مسبوقة للقذائف.

وعلى مر السنين استمر تقديم العديد من الحوافز مثل الغذاء وزيت الوقود الثقيل في كل مرة يتم التوصل فيها إلى اتفاق. حتى أننا حاولنا بناء مفاعل يعمل بالماء الخفيف وبعثنا برسائل واضحة ومتكررة عن أنه ليست لدينا أي نية عدائية، ولكن لم يسفر ذلك عن أي نتيجة. وهكذا استمرت الحوارات.

فإذا كان البلد الذي أشعل حربا وغزا بلدنا يكذب باستمرار ويخرق الاتفاقات ويعبر عن نواياه العدائية قولا وفعلا فلا مناص من الرد الدفاعي والمدروس لأجل التصدي لهذا التهديد وفقا لحقوقنا المتأصلة في الدفاع الجماعي عن النفس.

ولكن ليس ذلك سببا بل نتيجة. ولن أخوض في تفاصيل القائمة الطويلة للأعمال العدائية التي اتخذت ضدنا خلال السنوات الماضية. وإذا احتجت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بحق الدفاع عن النفس بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، فإننا نود أن نستشهد بالمادة 25 منه التي تشدد على قبول جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لقرارات الأمم المتحدة فضلا عن تنفيذها. لكننا نلاحظ الكيل بمكيالين لأن برامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووية وقذائفها التسيارية ليست غير مشروعة فحسب، بل تشكل أيضا تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار في المنطقة وخارجها. وإلى جانب العديد من الوفود الأخرى، نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وقف استفزازاتها والعودة إلى محادثات نزع السلاح النووي فضلا عن الترحيب بالحوار.

السيد زلينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد أوكرانيا أن يمارس حق الرد ردا على البيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الروسي بشأن محطة زابوريجيا للطاقة النووية.

بادئ ذي بدء، نرفض تماما جميع ادعاءات الاتحاد الروسي بشأن أوكرانيا، بما في ذلك قصف محطة زابوريجيا للطاقة النووية. وكما كنا واضحين في مناسبات عديدة، بما في ذلك في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة ومجلس الأمن والجمعية العامة واللجنة الأولى، فليس هناك سوى بلد واحد مسؤول عن الإجراءات المتخذة ضد محطة زابوريجيا للطاقة النووية وعن تسبيب مخاطر نووية لم يسبق لها مثيل لأوكرانيا وخارجها.

لقد استولت القوات الروسية على محطة زابوريجيا للطاقة النووية واحتلتها علاوة على مواصلة قصفها بانتظام. كما توجد القوات العسكرية للاتحاد الروسي باستمرار فيها. ومؤخرا في 6 تشرين الأول/أكتوبر قامت روسيا أيضا بمحاولة غير قانونية أخرى لوضع محطة الطاقة النووية هذه تحت سيطرتها التشغيلية.

إننا نعتبر مرسوم الرئيس الروسي لاغيا وباطلا وندين بشدة هذه الجريمة التي تزيد من المخاطر والتهديدات في مجال الأمان والأمن النوويين بسبب الاحتلال الروسي للمحطة. ويجب على روسيا ضمان سلامة المواطنين الأوكرانيين الذين يواصلون أداء وظائف حيوية في تلك المحطة.

ونكرر أيضا التشديد على الحاجة الملحة إلى بذل كل الجهود لكفالة إنهاء احتلال محطة زابوريجيا وعودتها إلى السيطرة الأوكرانية. فتلك هي الطريقة الوحيدة للقضاء على التهديدات الحالية في مجال الأمان والأمن النوويين.

في ذلك الصدد، تواصل أوكرانيا الحوار المستمر مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. واجتمع رئيس أوكرانيا ووزير خارجيتها مؤخرا مع المدير العام للوكالة السيد غروسي لمناقشة سبل ضمان الأمان والأمن علاوة على الضمانات النووية الأخرى في أوكرانيا.

السيد ناميكاوا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): لا بد لي من ممارسة حق الرد مرة أخرى ردا على الادعاءات المتكررة لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فيما يتعلق بالمياه المعالجة بواسطة النظام المتقدم لمعالجة السوائل.

لكنني لن أكرر كلماتي، لأنه سبق أن أوضحت موقفنا في بياني السابق. وأود أن أؤكد مرة أخرى أن اليابان ستواصل شرح جهودها للمجتمع الدولي بطريقة شفافة وأنها مستعدة لمناقشة التفاصيل على أساس الأدلة العلمية في المحافل المناسبة.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إننا مضطرون لطلب حق الرد مرة ثانية للتعبير عن رفضنا القاطع للاتهامات التي وجهها ممثلا الولايات المتحدة وأوكرانيا إلى الاتحاد الروسي.

سأتناول أولا تلميحات الممثل الأمريكي. ولا يسعنا إلا أن نكرر بإيجاز نهجنا في تنفيذ العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا. وقد أوضحنا ذلك بالتفصيل في الأسبوع الماضي. وأعتقد أنه يمكن لممثل الولايات المتحدة الإلمام بها.

خلاصة الأمر أن روسيا قد بدأت عملية عسكرية خاصة لأجل حماية سكان منطقة دونباس وفقا للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. ولم يتم ذلك إلا بعد أن تخلى نظام كييف علنا عن عملية مينسك بموافقة رعاته الغربيين، وبعد أن تبين أن الإجراء العسكري الأوكراني ضد جمهوريتي لوهانسك ودونيتسك الشعبيتين أمر لا يمكن تفاديه، تبين أيضا أن الأنشطة التي تلت ذلك ستعرض الأمن القومي الروسي للخطر. تلك هي الفكرة التي تقوم عليها العملية العسكرية الخاصة. كما عثرنا على وثائق أعدتها هيئة الأركان العامة الأوكرانية.

أما بالنسبة لمحطة زابوريجيا للطاقة النووية والقصف الذي يزعم أن الاتحاد الروسي يقوم به، أعتقد أن التعليق على ذلك سيكون غريبا لأنه يتعارض تماما مع الحس السليم والمنطق العام، خاصة الآن بعد أن أصبحت محطة زابوريجيا ملكا للاتحاد الروسي وتقع في منطقة تابعة للاتحاد الروسي. لذلك، ووفقا للوفد الأوكراني، فإن الاتحاد الروسي يقصف نفسه – أوبعبارة أخرى، يقصف موقعا تابعا له.

سأنتقل الآن إلى وجود أسلحة على أراضي محطة الطاقة النووية. في ذلك الصدد، ينبغي للمرء أن ينظر إلى المعلومات التي قدمها المراقبون التابعون للوكالة الدولية للطاقة الذرية. فهم موجودون باستمرار على أراضي محطة الطاقة النووية ولم يؤكدوا على الإطلاق تلك الحقائق المزعومة. وقد ساعدتهم الكيانات المتخصصة في الاتحاد الروسي تماما لضمان تمكنهم من الاضطلاع بمهامهم على أكمل وجه. كما توفرت لهم جميع المعلومات التي يحتاجونها عن محطة الطاقة النووية وسمح لهم بالوصول الكامل إلى جميع غرف محطة الطاقة النووية ومناطقها.

السيد كيم إن تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): يرفض وفد بلدي رفضا تاما المنطق السخيف لكوريا الجنوبية ولا يتوقع جديدا من ذلك البلد. فمن الناحية التاريخية دمرت عملية نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية تدميرا كاملا بسبب السياسة العدائية والتهديدات النووية والابتزاز من جانب الولايات المتحدة. وقد أجبرنا عداء الولايات المتحدة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتخاذ خيار لا مفر منه. وما دامت تلك السياسة العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قائمة فإن مبرراتنا لتعزيز قوة ردعنا النووي ستظل قائمة. ومهما حاولت كوريا الجنوبية جاهدة فإنها لا تستطيع إخفاء الطابع العدواني للتدريبات العسكرية المشتركة. وتلجأ الحكومة الكورية الجنوبية المحافظة التي تولت السلطة هذا العام إلى ممارسة سياسة شرسة جدا وتصادمية تجاه مواطنيها وممارسات التبعية حيث اتخذت حكومة كوريا الجنوبية الجديدة حكومتنا وجيشنا عدوا لدودا لها وتلجأ إلى جميع الإجراءات الشريرة وغير اللائقة.

وفي هذه اللحظة بالذات تزداد كوريا الجنوبية جنونا في تطوير الأسلحة وتعزيز صناعتها الدفاعية في محاولة يائسة لتعزيز دونيتها العسكرية بالمقارنة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إننا نحيط علما بالتصريحات المتهورة والسلوك العدائي لكوريا الجنوبية ونراقب عن كثب جميع الأعمال العسكرية الواضحة التي تنفذها مع الولايات المتحدة. وإذا استمرت كوريا الجنوبية في اتخاذ إجراءات من قبيل الاعتراض على ممارستنا لحقنا في الدفاع عن النفس وزيادة التوترات العسكرية التي تهدد أمننا، فإنها لا مناص ستدفع ثمنا باهظا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استنفدنا الوقت المتاح لهذه الجلسة. ستجتمع اللجنة صباح الغد في قاعة الاجتماعات هذه لمواصلة المناقشات المواضيعية في إطار مجموعة "الأسلحة النووية".

رفعت الجلسة الساعة 13/05.